الحرية
اسبوعية سياسية عربية

الناصرية من وجهة نظر الجماهير

■ بقلم : محمود حسين ■

AL-HOURRIAH - No. 560 - 29-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٩ - ٣ - ١٩٧١ - العدد ٥٦٠ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٥٠ ق.ل

قضايا التعليم : رأسمالية مهترئة وادارة مشلولة فأين الحل ؟

■ لماذا يشكل قمع الجماهير النهج الرئيسي للحكم العراقي ؟

الاسبوع في سطور

بيان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل عن الحركة الانقسامية في المنطقة الشرقية

اذاعت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بيانا وضحت فيه اهداف المحاولة الانقسامية التي صفيت في المنطقة الشرقية من الاراضي المحررة في ظفار ، قال البيان :

ان تحرك قوى الثورة المضادة في الداخل وقيامها باضطرابات الثاني عشر من سبتمبر الانقسامية بالمنطقة الشرقية ما هي الا حلقة اساسية من حلقات التآمر الامبريالي الرجعي ضد شعبنا وضد كافة طموحاته وتوجهاته التقدمية الاشتراكية ، فما هي هذه الحركة . وفي ظل أي مناخ قامت ومن هي عناصرها الاساسية ؟ قبل ان تقوم قوى الثورة المضادة بحركتها الانقسامية عملت على تهيئة وخلق مناخ شغب ملغوم بالتوتر والتشنجات المفتعلة وانزلت للساحة الجماهيرية العديد من الاشاعات والافتراءات المتنوعة والمختلفة ضد الثورة والكوادر الثورية وعلى سبيل المثال نذكر منها :

الجبهة الشعبية ، شيوعية ، كل المرشدين السياسيين يسعون لهدم الدين والتقاليد الاسلامية ، معظم أعضاء القيادة العامة ملحدين ومنحرفين ، كل النساء الموجودات في المعسكر عاهرات ، وكحاصل لهذه الدعايات والافتراءات الزائفة والكاذبة استطاعت أن توتر الجو الشعبي ، وان تخلق مناخا غير طبيعي بين الجبهة الشعبية والكوادر الثورية والقيادة العامة من ناحية وجماهير الشعب في المنطقة الشرقية من ناحية اخرى ساعدها على ذلك جملة من الظروف الذاتية والموضوعية التي تعيشها المنطقة وفي ظل هذه الاوضاع الغير طبيعية والاجواء المريضة التي خلقتها قوى الثورة المضادة متعاونة مع السلطة العميلة في عمان اقدمت قوى الثورة المضادة على حركتها الانقسامية في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٧٠ بالمنطقة الشرقية . واعتقلت « ٤٠ كادر » من جيش التحرير الشعبي والميليشيا واعضاء القيادة العامة المتواجدين بالمنطقة الشرقية وسيطرت على أموال وممتلكات الجبهة في المنطقة الشرقية ، وكان هدفها الاساسي هو تسليم كافة المعتقلين للسلطة الا انها لم تستطع أن تفعل ذلك تحت ضغط وتاثير وتدخل قوة جيش التحرير الشعبي التي تواجدت في المنطقة الشرقية اثر الحركة الانقسامية ، وكانت قوى الثورة المضادة تطمح من وراء حركتها الانقسامية هذه ، تحقيق غايات عدة نورد منها ما يلي :

١ — اولا بشكل اساسي تصفية الكوادر والعناصر الثورية في المنطقة الشرقية (داخل جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية) .

٢ — ونتيجة للخطوة الاولى تقوم بفصل المنطقة الشرقية عن باقي جسم المنطقة المحررة من ظفار وحتى يسهل عليها التضييق على بقية المناطق ومحاصرتها .

٣ — وتحصيل حاصل للقضيتين الاساسيتين تصفية ثورة التاسع من يونيو بشكل تدريجي واجهاضها وافراغها من كافة مضامينها ومحتوياتها الايديولوجية والسياسية والاستراتيجية ، وبذلك تكون قوى الثورة المضادة قد نفذت حلقة من سلسلة حلقات التآمر ضد شعبنا في الخليج والجزيرة العربية هذا ما كانت تطمح اليه قوى الثورة فيما لو نجحت حركتها الانقسامية . ومنذ اليوم الاول لولادة هذا التحرك الانقسامي الدنيء الذي ولد في الثاني عشر من سبتمبر ولفظ اخر انفاسه في الثلاثين منه ، تصدت قوى الثورة الشعبية من جيش التحرير الشعبي وميليشيا شعبية وكوادر ثورية وقيادة عامة وجماهير عريضة لهذا التحرك الرجعي المضاد بكل فهم ومسؤولية مدركين اهدافه الحقيقية وابعاده الطويلة . وازاء هذا الموقف الخطير اتخذت كافة المعالجات الناجعة والسليمة والسريعة لضرب كل ما كانت تهدف اليه عناصر الحركة الانقسامية واسيادها . واستطاعت جملة هذه الحلول الجذرية والمعالجات الثورية تجنيب الشعب والثورة ما كانت تهدف اليه عناصر الانقسام في خلق اقتتال اهلي رهيب وضرب الثورة بجماهيرها ، والجماهير بثورتها وفوتت الفرصة على عناصر الثورة المضادة والسلطة العميلة التي لا تريد لشعبنا الا الدمار والهلاك ، وبهذا سيطرت قوى الثورة على مجمل الاوضاع داخل المنطقة الشرقية سيطرة تامة ووجهت ضربة قاسية وعنيفة لعناصر الحركة الانقسامية الرجعية ولاسيادها قوى الاستعمار والرجعية العالمية . وعرت وفضحت كافة الاساليب الدنيئة والارتباطات العميلة لهذه القوى المعادية للجماهير الفقيرة والتي تريد ارجاع حركة التاريخ الى الوراء . وان تسليم بعض العناصر التي استطاعت ان تفلت مؤقتا من عقاب الشعب نفسها لسلطة عمان العميلة ، لهو خير دليل ملموس على ارتباطها بالسلطة ، وخير دليل ايضا على زيف وسقوط كافة الاقنعة التي كانت ترتديها وتخدع وتضلل الجماهير الفقيرة بها وبرز بشكل لا يقبل الجدال والنقاش الترابط والتلاحم العضوي بين هذه الحركة الانقسامية من جهة وبين مخططات الاستعمار والامبريالية العالمية الجارية في عموم ساحة الخليج والجزيرة العربية من جهة اخرى .

ان التوقيت الزمني المتقارب للاحداث والتطورات التي مرت بها المحافظتين الرابعة والخامسة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وهجمة قوى الثورة المضادة على هذه المناطق بهدف فصلها عن جسم الجمهورية كخطوة نحو تصفية الثورة في الجزيرة العربية تنسجم وتلتقي وتتداخل اغراضها واهدافها تماما مع الحركة الانقسامية الرجعية التي قامت في المنطقة الشرقية من اقليم ظفار في الخليج العربي المحتل . وبهذا نستطيع أن نستوعب أن حركة الثاني عشر من سبتمبر الانقسامية ليست ظاهرة غريبة بقدر ما هي نتاج وافراز طبيعي يقررانه طبيعة الصراع الدائر بين قوى الثورة الشعبية من جهة وقوى الامبريالية العالمية وحلفائها المطبقيين من جهة اخرى ..

كما لفظت حركة الثاني عشر من سبتمبر الرجعية اخر انفاسها في الثلاثين من سبتمبر على صخرة صمود شعبنا المناضل وكوادرنا الثورية البطلة ، سوف تحطم كافة المؤامرات والدسائس الاستعمارية والامبريالية على نفس الصخرة .

عاشت ثورة التاسع من يونيو — ولتسقط والى الابد كافة المؤامرات الاستعمارية والرجعية .

صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

الكهرباء والمصالح المستقلة

اعلان الاضراب العام المبدئي تمهيدا لتنفيذه خلال عشرة أيام

في الجلسة المشتركة لمجلسي المندوبين والتنفيذي لنقابة عمال ومستخدمي كهرباء لبنان المنعقدة بتاريخ ٢٤—٣—٧١ تمت مناقشة مسألة تطبيق الضمان الصحي في قطاع الكهرباء على أثر اصرار الادارة على الغاء الحقوق المكتسبة السابقة الا اذا تم خصم نسبة الاشتراك ٥ر١ بالمئة من الرواتب ، هذه النسبة التي يطالب العمال والمستخدمون بعدم دفعها مقابل ما يحصلون عليه في السابق من مكاسب ، وتحميلها لادارة المصلحة.

وبعد جدال حول كيفية تامين حرية اختيار الطبيب والمحافظ على طريقة التسليف السابقة ، جرى التصويت على اعلان الاضراب العام المبدئي وبترك تنفيذه للمجلس التنفيذي خلال مدة عشرة ايام تنتهي في ٥ نيسان المقبل ، وبالتالي تاييد قرار اتحاد نقابات المصالح المستقلة بالنسبة لموقفه من مسألة دفع نسبة الاشتراك . والذي تاكد باعلان الاضراب الشامل اذا ما اقدمت اية مصلحة على خصم النسبة المذكورة قبل الاتفاق بشانها .

والجدير بالذكر أن مديرية مصلحة كهرباء لبنان كانت قد طلبت من المحاسبة اجراء خصم نسبة الـ ٥ر١ بالمئة عن شهر واحد . ولكن بعد قراري مجلس النقابة واتحاد نقابات المصالح المستقلة باعلان الاضراب ، من المنتظر أن تتراجع عن موقفها بتاجيل الخصم .

وفي حال عدم رضوخها ، فان نقابة عمال ومستخدمي الكهرباء ستعلن الاضراب مطالبة بعدم خصم نسبة الاشتراك والمحافظ على كامل الحقوق المكتسبة بالاضافة الى التمسك بتلبية مطاليب معلقة قديمة منها :

— تخفيض الدوام للعمال والمستخدمين .

— اعطاء درجة استثنائية على الملاك .

— اعطاء زيادة ١١ بالمئة غلاء معيشة .

— اعطاء جوازات ركوب في الاوتوبيس .

— اصدار النظام الداخلي وانصاف المغبونين .

— اعطاء بدل شهر ونصف على تعويض نهاية الخدمة بعد خدمة ٢٠سنة.

سلطنة عُمان :

هل تستبدل بريطانيا طارق بن تيمور بعبد الله الطائي على رئاسة الوزارة ؟.

الانباء الواردة من سلطنة عمان تشير الى احتمال تغيير وزاري سريع يثبت اقدام عملاء المخابرات البريطانية ويطيح بكل العناصر المؤيدة لالمانيا الغربية والمخابرات المركزية الاميركية وعلى رأسهم طارق بن تيمور .

بعد الاطاحة بسعيد بن تيمور كان واضحا أن قابوس لا يمكنه استقطاب العناصر الليبرالية والاصلاحية ومجاميع الامامة ولا يملك التأييد الواسع من الطبقة الكومبرادورية في ساحل عمان. فبذلت ضغوط من مصادر متعددة على الحكومة البريطانية للاطاحة بسعيد بن تيمور . واصبح من الضروري ابراز طارق بن تيمور والذي يتمتع بتأييد عدد من المجاميع الاصلاحية والكومبرادورية في الساحل . وقد استدعته المخابرات البريطانية على عجل من المانيا الغربية ، وعندما نزل الى دبي في بداية اغسطس ١٩٧٠ طلب منه ضابط المخابرات البريطانية في دبي — بركس — تقديم كل الشروط التي يريدها وضرورة قبوله بمنصب رئاسة الوزراء . وقد وافق بركس دون تردد على المطاليب وارسل بطائرة خاصة الى مسقط ليعلن عن استلامه رئاسة الوزراء .

طيلة فترة الثمانية شهور حاول طارق أن يفتح الباب واسعا امام الشركات الاميركية والالمانية الغربية وكومبرادور الساحل (الغرير ، المفهيم، العويس وغيرهم) .

الا ان مجلس التخطيط والذي يتكون معظمه من مستشارين بريطانيين قد رفض السماح لهؤلاء التجار الكبار ان يفتحوا ، اية مشاريع في عمان . كما أن هؤلاء المستشارين وضعوا العديد من العراقيل امام رجال الاعمال الاميركان الذين تدفقوا على مسقط في الصيف الماضي . واستطاع مجلس التخطيط ان يطوق بمجموعة من عملاء المخابرات البريطانية وعلى رأسهم عبد الله الطائي والحارثي كما اعطى امتياز التنقيب عن كل المعادن والنفط في كل عمان (البر) لشركة « شل » التي اسهمت بشكل فعال في تمويل الجيش البريطاني عام ١٩٥٧ وابدت استعدادها لتقديم ٨٠ مليون جنيه لتسليح جيش السلطنة ليكون قادرا على محاربة الثوار .

وقد احتدم الصراع بين قابوس وطارق على التشكيلات الوزارية مما ادى الى تعذر ملء العديد من الحقائب الوزارية . كما احتدم الخلاف على مشروع ميناء قابوس (الذي اعطي لشركة المانية غربية بمبلغ قدره ٢٠ مليون جنيه استرليني) . ووصل الخلاف الى ذروته عندما اصر قابوس على تسليح الجيش المرتزق من مصادر بريطانية فقط ، بينما يصر طارق على تسليحه من المانيا الغربية والبلدان الراسمالية الاخرى التي قد تقدم صفقات بتكاليف اقل يحصل منها طارق على صفقات مربحة .

الاخبار الواردة من مسقط ترجح ازاحة طارق من رئاسة الوزراء واعطائها لعبد الله الطائي ليستتب الامر مرة اخرى للعملاء البريطانيين .

الحرية

صاحب الامتياز محسن ابراهيم — المدير المسؤول حسن فخر — مدير الادارة ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير : شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

الاسبوع الحاسم لتحرك طلاب الجامعة اللبنانية

نحو تصعيد فعلي

ان التراجع الذي شهده التحرك الطلابي في الجامعة على صعيد القوى المشاركة فيه يجد تفسيره في نقطتين أساسيتين : الاولى هي هشاشة القاعدة المشتركة التي تم على أساسها دخول هذه القوى في التحرك . والثانية تأثير المدى السياسي للحركة على مواقف هذه القوى وبالتالي تفاوت اطرافها .

واذا كان ثمة من مصلحة مشتركة تجمع طلاب الجامعة اللبنانية بمختلف فئاتهم ، فان هذه المصلحة تتغذى من مشكلات ملموسة تعانيها هذه الجامعة واهمها على الاطلاق مشكلة الخريجين .

على أن بروز الوحدة الطلابية الحالية ظلت خاضعة لمصالح الطرف الذي يقود التحرك الطلابي في الجامعة اللبنانية ، اذ ان هذا الطرف ظل حتى انسحاب كل الجامعات من التحرك يشدد على أن المصلحة الطلابية الواحدة هي مصلحة كل الطلاب في لبنان ، من هنا رأيناه خلال الفترة السابقة لا يعمل على تعميق هذه الوحدة بين صفوف طلاب الجامعة اللبنانية وبينهم وبين أصحاب المصلحة المشتركة من ثانويين وجماهير شعبية اخرى ، بل على العكس رأينا كل هذه الاطراف مجتمعة ملحقا باعتبار اللجنة التنفيذية، وعنصرا ثانويا في توازناتها مع بقية الاتحادات من الجامعات الاخرى ، اذ طوال الشهر الماضي كله ما عدا الاسبوع الاخير لم نر اللجنة التنفيذية تعمل حتى على اطلاع طلاب الجامعة اللبنانية بتفاصيل ما يجري من اتصالات وتحركات .

ولكنه سرعان ما تبين ان مراهنات اللجنة التنفيذية قد تهاوت بسبب تضافر عناصر سياسية أفصح عنها رئيس اتحاد اليسوعية بمضامين مختلفة .

وهذه المراهنات التي اثرت سلبا وبشكل ملموس على مسار الاضراب أتت لتعكس الموقع الذي من خلاله كان يتم حوار اللجنة التنفيذية مع الدولة : موقع يتضمن قوى كبيرة الحجم ، وهمية الفعالية ، وهو موقع عرفته الدولة تماما وأتت ردودها لتبين ذلك . فهي بعد مضي حوالي الشهر على الاضراب لا تزال ترد بمنطق المراوغة والخداع والتفجير من الداخل (من داخل الفئات المحاورة..)، وهي لم تتقدم حتى الان بجواب ملموس وايجابي على أكثر المطالب المطروحة .

الا ان الموقف ليس جامدا عند هذه الحدود : حدود اللجنة التنفيذية وحدود رد الدولة .

الاستمرارية والتعبئة

فقد أظهرت الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية عن طاقاتها وقدراتها على اعطاء التحرك طابع استمرارية لم تشهدها من قبل، فهي لم تتوان حتى الان من المساهمة في المظاهرات والتجمعات التي حصلت طوال الفترة السابقة . ولكن ذلك ليس معناه أن جميع طلاب الجامعة او أكثريتهم قد عبئوا فعلا للتحرك ومتابعته وتصعيده. فاذا كان ذلك من مهمة اللجنة التنفيذية اساسا والتي لم تعمل حتى الان بهذه المهمة ، فان القوى الطليعية التي تشكل قاعدة التحرك الراهن وتطبعه بطابع الاستمرار يجب أن تستنفد الوسائل التي لم تستعملها اللجنة التنفيذية حتى الان ..

ان الاستمرارية والنفس الطويل اللذين طبعا التحرك الحالي برغم طبيعة القوى التي قادته ينبع من واقع ، من المرجح ان يفرض منطقه ضمن مسار اخر أكثر جذرية في الايام القادمة . هذا الواقع هو طبيعة المشكلة التي يحملها طلاب الجامعة اللبنانية والتي تندرج ضمن وجهة تغيير بنية التعليم وهدفه في لبنان . فالجامعة اللبنانية كانت ولا تزال تمثل طموح كل القوى الطلابية الواعية الهادفة الى اقامة تعليم عال متنوع يسد الحاجات المطلوبة ويؤمن العمل لاوسع الفئات التي يحول احتكار باقي الجامعات دونه . وما حدة المشكلة وتأزمها الا جزء من مشكلة النظام وأزمته ، فقد بات عليه ان يلبي حاجات متنوعة على كل الاصعدة في الوقت الذي هو عاجز تماما عن ذلك وذلك بسبب تشبعه واتخامه في فترات نموه السابقة . وطلاب الجامعة اللبنانية لم يعد باستطاعتهم الوقوف متفرجين ومنتظرين لمصيرهم المحتوم : البطالة . اذا فهم اصبحوا مضطرين للدفاع — أولا — عن الجامعة اللبنانية ، بما هي اداة لمد التعليم العالي ودفعها الى خارج النطاق الذي فرض عليها منذ تأسيسها، وبالتالي لاحداث فجوات في تماسك الملاكات الاجتماعية العليا والمتوسطة (المحامون الكبار ضد المحامين الصغار أو الفقراء ، المعلمون من ذوي النعمة ضد المجازين الكادحين أو المعاطلين عن العمل ... الخ) .. وثانيا فضح زيف النظام الديمقراطي باجباره على خوض حرب فعلية ضد افواج المتعلمين لابقائهم خارج اطاره، وتوحيد مصيرهم تدريجيا مع مصير فئات اجتماعية اخرى متزايدة الاتساع .

هذا الزخم وهذه الاستمرارية مدتهما الحركة الثانوية بعناصر مكملة واكثر جذرية .. اذ ان مشاركة الثانويين في التحرك الحالي اتت لتؤكد النتيجة التي وصلت اليها الحركة الثانوية هذه السنة ، ومؤداها ان الحركة لا يمكن ان تصل الى حدودها المنطقية الا اذا دخلت بمعركة واحدة وعلى قاعدة مشتركة مع الفئات صاحبة نفس المصلحة . وبديهي ان يكون أول المشاركين في اعطاء الحركة الثانوية ابعادها طلاب الجامعة اللبنانية .

ان ارتداد التحرك الى حجمه الطبيعي بعد الموجة الانفلاشية التي واكبته منذ قيامه يبين مدى تاثير هذا الموقع الجديد على مواقف كل القوى وان كان لطبيعة بعضها مواقع تتنافى او تتعارض مع العناصر الجديدة الذي يوفرها الموقع المستجد . هكذا بتنا نسمع تهما وادانات تكيلها اللجنة التنفيذية على العملاء المتخاذلين ، وبتنا نراها تواجه محاولات تطويق مطالب الجامعة اللبنانية بشباك مشاريع تفرقها في خضم الجامعات الاخرى ، تواجه هذه المحاولات ، بالتأكيد على محورية الجامعة اللبنانية على صعيد التعليم العالي ، وابرازها كنواة لجامعة وطنية تضرب التحاق الجامعات الاخرى بالثقافة الاجنبية ...

ومن ناحية اخرى ، وازاء تصلب الدولة في وجه المطالب بشكل لم تكن تتصوره اللجنة التنفيذية ، اضطرت هذه الاخيرة الى تبني مواقف اكثر حسما في ردها .. فهي باتت تؤكد على ضرورة قيام حكم وطني ديمقراطي يستطيع ان يحل المشاكل الاجتماعية ومن ضمنها مشكلة الجامعة اللبنانية .

وسائل التصعيد المطلوبة

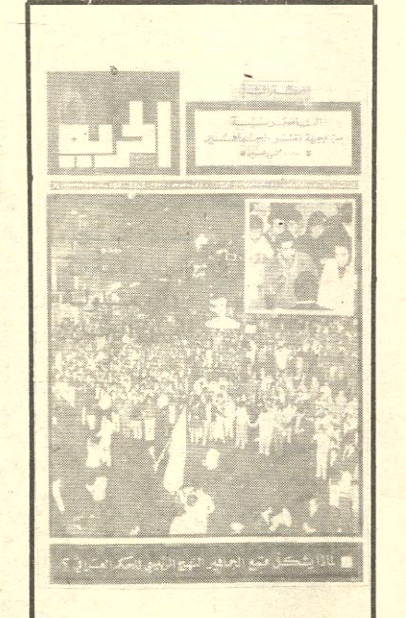
الا ان هذه الردود لن يكتب لها النجاح الا اذا استندت الى العناصر الفعلية والملموسة الذي يقف التحرك الراهن عليها .. فحشد القوى الطلابية في الجامعة اللبنانية وتعبئتهم الفعلية على توسيع القاعدة الطلابية عبر ادخال فئات اجتماعية جديدة ، هي المهمة الملقاة على عاتق القوى الطليعية في الجامعة ، خاصة وان اللجنة التنفيذية لم تترجم حتى الان ردود فعلها الى حيز عملي واضح .

هذا لا يعني أن الحيز الذي قدمته ، حتى الان ، هو مردود ، بل انه غير واضح فقط ، وغير كاف ابدا . فالمظاهرات التي سجلت تراجعا من حيث العدد ، وذلك بتوقف باقي الجامعات عن الاضراب ، والجمعيات العامة والندوات التي تقام في الكليات، تدل على أن المطلوب هو حشد امكانات مخزونة حتى الان .. لذا فالواجب الاساسي أن تكون اللجان التي اطلقت الدعوة اليها اخيرا — وان كانت متاخرة — الاطار الجديد لتعبئة الطلاب عبر اشتراكهم في هذه اللجان على أن تكون هذه الاخيرة ذات صفة تقريرية ، فالخطوات التصعيدية يجب أن تقررها اكثرية الطلاب بعد نقاشها وتداولها وذلك على ضوء ما وصل اليه الاضراب .

هذه الخطوات التصعيدية يجب ان تاخذ بعين الاعتبار حشد امكانات الثانويين وامكان اشراكهم في اي مستوى متقدم من مستويات التصعيد .

وهذه الخطوات — ايضا — يجب أن تاخذ بعين الاعتبار امكانات اتصالات مباشرة بالمصانع وتوزيع البيانات على عمالها ، واقامة ندوات متتابعة في الاحياء ، ومهرجانات شعبية في اماكن مناسبة ايضا .

كل هذا لا يلغي حتما القيام بالتظاهرات في الشوارع والاماكن التجارية والمصرفية .. وان امكانات شل بعض الادارات الحكومية عبر احتلالها كالتربية والمالية وقصر العدل لا يجب أن تسقط من الحساب حسب الامكانيات الذاتية المتوفرة ... بهذه الوسائل متتابعة ومجتمعة تجبر الدولة على الارتفاع من مستوى الرد المميع والمتخاذل الى مستوى ملموس وجدي .. هذا اذا اريد للاضراب ان ياتي بنتائج ملموسة وجدية .



صورة الغلاف

احد العمال يخطب في تظاهرة الطلاب في ساحة البرج معلنا تأييد الطبقة العاملة لمطالب الطلاب .

ايلول اخرى في اربد

المعلومات التي اذاعتها اللجنة المركزية لحركة المقاومة عن احداث اربد الاخيرة تؤكد بأن السلطة الاردنية قامت بمحاولة تصفية الفدائيين والميليشيا المسلحة في مخيم اربد .

وكان تركيزها على السلاح المخبأ والمخزون من الميليشيا في المخيم كمحاولة لتجريد جماهير المخيم من السلاح نهائيا ، ومن هنا كان هجوم السلطة مركزا على جماهير المخيم اذ قامت قوات السلطة المكونة من الجيش والامن العام بمحاصرة المخيم تدعمها سيارات تحمل رشاشات ٥٠٠ ، ومدافع ١٠٦ ملم . وبدأت هذه القوات بفتح النار على المخيم من كل الاتجاهات . وعلى اثر ذلك خرجت الجماهير من المخيم بمسيرة طويلة متوجهة الى الاغوار في طريقها الى الارض المحتلة !

وهذه المرة ، لم تتردد السلطة ، كما فعلت اثناء مظاهرة مماثلة لمخيم البقعة في الاحداث السابقة ، بل اطلقت النار على المسيرة واصيبت ٣ نساء .

واكملت السلطة الاردنية هجومها على مواقع ومكاتب الفدائيين في اربد نفسها ، اذ قصفت مقر اللجنة المركزية .

وكان قد سبق ذلك — منذ ٣ ايام — ان اقامت السلطة مراكز تفتيش على مداخل مخيم اربد ، وبدأت تفتيش المواطنين وضربهم واهانتهم . وقامت عناصر من المخابرات الاردنية باطلاق النار على فترات متقطعة في اتجاه المخيم .

وقالت مصادر المقاومة ان كل هذا الهجوم قد تم في اطار خطة محكمة لحصار الفدائيين وضرب الميليشيا ، وكانت السلطة قد منعت منعا باتا الفدائيين من دخول الاغوار.

هذا وكانت اللجنة المركزية لحركة المقاومة قد طلبت من « لجنة المتابعة العربية » القيام بواجبها — ! — الا أن اللجنة العربية اصبحت غير موجودة عمليا ، بعد أن جمد رئيسها الباهي الادغم نشاطها في كانون الثاني الماضي . وكان قد أعلن عن نيته في الغاء مهمتها نهائيا . وكانت اخر معالم تجميد اللجنة هو سحب القاهرة لرئيس بعثة المراقبين العسكريين العرب العميد احمد حلمي ، منذ ايام قليلة .

قائمة التبرعات للجبهة الديمقراطية

هذه قائمة جديدة بالتبرعات التي وردت للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين :

٢٩٥ دولار اميركي من أنصار الجبهة في المغرب .

١٥٠ مارك الماني من الطلبة العرب في برلين الغربية — المانيا .

١٥ دولار اميركي من انصار الجبهة في نيو انجلند — الولايات المتحدة .

٢٥٠ مارك الماني من صندوق فلسطين لرابطة الطلبة العرب في مدينة فرايبورغ — المانيا الغربية .

١٥ دولار اميركي من انصار العمل الفدائي في ولاية ماريلاند — الولايات المتحدة .

٣٠٠ مارك من الطلبة العرب في كولون — المانيا الغربية .

١٠٠ دولار اميركي من منظمة الطلبة العرب في جامعة مونتريال — كندا .

٧٩٠٠٠ لير ايطالي من الطلبة العرب في ايطاليا .

٤٠٠ دولار اميركي من لجنة دعم الثورة الفلسطينية في كليفلاند — اميركا.

١٤٠ دولار أميركي من الطلبة العرب وانصار الجبهة في اوهايو — الولايات المتحدة .

٣٠٠ دولار اميركي من الطلبة العرب في شمال كاليفورنيا — الولايات المتحدة .

١٢٥ دولار اميركي من الجالية العربية في مدينة باترسون — الولايات المتحدة .

١٠٠٠ مارك الماني من الطلبة العرب في برلين — المانيا الغربية .

٣٠٠ دولار من رابطة الطلبة العرب في مديسون — سيكسون — الولايات المتحدة .

١٦ دولار اميركي من انصار العمل الفدائي في ولاية ماريلاند — اميركا .

٢٨٠ مارك من اللجنة المؤازرة في برلين الغربية .

٢٧١ ونصف مارك من العمال والطلبة العرب في برلين الغربية .

١٧٥٠ مارك من المناضل كارل ليبكنشت .

قضايا التعليم

إقتراحات الجامعة اليسوعية لحل قضايا التعليم

رأسمالية مهترئة وادارة مشلولة .. فأين الحل ؟..

بعد تردد وانتظار طويل ، تجرأ مجلس الجامعة اللبنانية وادلى بحكم سريع على الحركة الطلابية ، فوصف مطالبها بانها « حيويه ومصيرية » .

فما كان من رئيس الجمهورية اللبنانية الا ان أعلن عن استكـاره للبادرة ، وعرض بمجلس الجامعة ، واتهمه باطلاق الكلام العام دون تحديد او روية . ولم يجب مجلس الجامعة . سكت امام « تحديد » الرئيس .

في الفترة نفسها ، وربما في اليوم نفسه ، قدمت كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، في الجامعة اليسوعية ، مذكرة طويلة (ثلاث صفحات كاملة من صفحات الجرائد اليومية) تعالج فيها قضايا التعليم في لبنان . وفي اجتماع المجلس الاستشاري للجامعات ، وبحضور رئيس الجمهورية ، قدمت الجامعة اليسوعية ، بلسان رئيسها يوسف داغر ، التقرير نفسه مساهمة في النقاش . ولم ينتفض الرئيس ، رغم ان التقرير اليسوعي يشدد ، هو الاخر ، على حيوية المطالب وطابعها المصيري .

لا شك أن أهمية التقرير لا تقاس ببرودة فعل سليمان فرنجية عليه . لكن ما يسترعي الانتباه هو أن هذا التقرير ، الصادر عن هيئة جامعية لعبت دورا معروفا في اعداد رجال الحكم قبل الاستقلال وبعده ، لم يلق أي صدى في الصحافة اللبنانية . و « النهار » عرضت له بسرعة واكتفت بتلخيص بعض نقاطه ، بينما اهملته الصحف الاخرى . ولم تستقبله كاملا سوى جريدة « الاوريان » الصادرة بالفرنسية (عدد الاحد ٢١-٣-٧١) . أي انه بقي مطمورا ، يغطيه الصمت . وهذا امر ذو دلالة ، كما سنرى .

لا يترك التقرير ظلا من الشك حول المنظار الذي يعالج منه مسائل التعليم : فهو يدفع بشدة تهمة الدعوة الى تخطيط قاس للنشاط الاقتصادي ، كما انه لا يتعرض للفسيفساء الجامعية الحالية . وهو يعترف ويقر بغلبة المبادرة الفردية في الاقتصاد اللبناني . أي ان « المقدسات » اللبنانية ، اصنام السلطة والطبقات التي تمثلها ، محترمة ، يؤدي لها التقرير فروض الاحترام والاعتراف .

ان ما يدعو له التقرير ، بصراحة ووضوح ، هو .... الرأسمالية !. انه يدعو لسيادة المعالجة الرأسمالية لقضايا التعليم ، ولصلة التعليم بالانتاج . وهذه الدعوة فاضحة ، كاشفة . فالبلد الذي يتغنى بالليبرالية ، ويعتبر نفسه منارتها في ظلام البلدان « الاشتراكية » المحيطة به ، هذا البلد ما زالت تغلب على رأسماليته سمات العلاقات العائلية المتخلفة ، وتقيد نموه . ومن يقول هذا القول ؟ عميد كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، كاتب التقرير ، جان دوكروبيه . أي عميد الكلية التي رعت معظم اطارات الدولة الحالية ، السياسي منها والاداري .

ما الذي يحد من سيادة المعالجة الرأسمالية في رأي كاتب التقرير ؟

— ضآلة النسبة التي تخصصها السلطة للتعليم ، من الناتج الوطني . فعام ١٩٦٤ ، لم تتعد هذه النسبة ١٫٧٩ بالمئة ، وعام ١٩٦٨ ، لم تتجاوز ٢٫٢٢ بالمئة . بينما تزيد هذه النسبة على ٥ بالمئة في بلدين ، يشدد التقرير على اختلافهما ، مثل الولايات المتحدة ومصر .

— ان ازدياد النسبة المخصصة للتعليم تستدعي اعادة النظر في الميزانية ومواردها . ويردد عميد كلية الحقوق ، في هذا المجال ، ما كان اكتشفه ثانويو لبنان منذ ١٩٦٦ : يتطلب الامر اعادة النظر في الضرائب ، في السياسة الضريبية . فالمنطق الرأسمالي « السليم » يلقي بعبء اعداد اليد العاملة الماهرة على الذين يجنون الارباح الضخمة من استغلال هذه اليد العاملة .

— الرأسمالية اللبنانية غير عقلانية ، لانها مبذرة . فهي تقبل باستخدام جزئي هو اخطر من البطالة ، في رأي كاتب التقرير . فالمؤسسات الرأسمالية تدفع اجورا مقابل اعمال ووظائف لا يقوم بها الاجراء تمام القيام . لذلك فهي تضطر لان تراكم الاجراء ، وتستخدم عددا اكبر من العدد الضروري . وهذا تبذير .

— والرأسمالية اللبنانية تفرط بعناصر بشرية ماهرة تضطرها للهجرة ، بنكوصها عن تشغيلها . ويتساءل التقرير ، بقلق : من سيكتشف امكانات التطور اذا نزحت هذه العناصر ، ومن سيعمل لتحقيقها ؟ اي : من اين ياتي رأس المال بالذين يستغلهم وينمو من استغلالهم ؟

— أما البنى الانتاجية فهزيلة . ويدين التقرير بقسوة خرافة « اقتصاد الخدمات » ، وبنــاه المميزة . فهو يسميها « بنى طفيلية » لا « بنى خدمات » . والطفيلية العامة هي ما تحاول الرأسمالية ، وان عبثا ، القضاء عليها . ومرد ذلك الى أن الطفيلية ، اذا تفاقمت ، ابتلعت الارباح ، وعطلت فعالية المؤسسات ومرونتها ، وحالت دون التجدد ... وهي خطايا لا تغفرها الرأسمالية « السليمة » .

— أما المحور الاقتصادي لنقد التقرير فيستعيد فكرة غالية على قلب دو كروبيه ، كان قد عرضها في كتابه « رؤوس الاموال الاوروبية في الشرق الادنى »(١) ، وهي أن الشركات المساهمة ليست شركات مساهمة بالمعنى الرأسمالي ! اي انها لا تجمع رأسمالها من صغار المودعين والمدخرين ، مما يجعل منها شركات احتكار ، تملكها عائلات ، يديرها افرادها ، مما يؤدي الى سيطرة العلاقات العائلية والسياسية : فالوظائف للاقارب والاصدقاء والازلام . ولو تم ذلك على حساب الكفاءة والمؤهلات . وسيطرة العلاقات الشخصية والعائلية والسياسية خطيئة مميتة فعلا ، في الادارة الرأسمالية « الصافية » التي يبشر بها الحقوقي اليسوعي .

— ويطرح هذا النقد مشكلة اساسية في هذا المنظار : اذا كانت علة الصناعة اللبنانية في ضيق سوقها ، فكيف يمكن توسيع السوق اذا لم ترتفع كفاءة العاملين ، وبالتالي اذا لم ترتفع الاجور ، والانتاجية ؟ اي أن العميد اليسوعي يذكر الرأسمالية اللبنانية ، التي يكبلها قصر النظر ، انها هي المستفيدة من توسيع التعليم الجامعي والتقني . المستفيدة ، اي الرابحة .

— وعندما يتعرض التقرير لمسالة سنتي الكفاءة ، بعد اجازة الحقوق ، يشير الى تحول الليبرالية الى « تكتلات مهنية » ضيقة ، تخنق المنافسة ، وتلغي تساوي الفرص امام القادرين . والتكتل المهني هو ما الغته الثورة البورجوازية الاولى — الفرنسية — عام ١٧٩١ : قانون لو شابلييه !

الاستخدام الجزئي ، التبذير ، الطفيلية ، العائلية التكتلات المهنية ، خنق المنافسة ، عدم السعي لتوسيع السوق ، القبول بنزيف اليد العاملة المؤهلة ... هذه هي السمات التي يمكن استخلاصها من قراءة التقرير ، والتي يقدمها التقرير وكأنها عيوب اخلاقية . لكنها تقول فعلا ، ورغما عن التقرير ، حقيقة الرأسمالية اللبنانية : استنفاذها لامكاناتها ، وبدء أزمة خانقة في نموها .

في محاولة تلمس الحل ، يدافع التقرير بصورة جازمة عن ضرورة افساح المجال الجامعي امام اكبر عدد ممكن من الطلاب . وبالتالي فهو يستبعد التصفية ، ويدافع عن ضرورة توسيع التعليم الجامعي ، لحاجة لبنان للمؤهلات التي يعدها ، وذلك عكس الاوهام السائدة عن اشباع السوق اللبنانية ، وعن عدم حاجتها للمزيد من الوافدين . والتقرير منطقي ومتماسك في موقفه هذا . لذلك فهو يبدأ بالمدرسة الابتدائية . فيلاحظ ما اصبح من نافل القول في البيانات الطلابية : التمييز بين تعليم « فاخر » ، تعليم « غني » ، يعمل على تنمية ادوات التعبير ، وبين تعليم فقراء ، يخنق امكانات التلميذ او يحرفها . ويتابع التقرير هذه الوجهة ، فيربط بين ما يحصل على صعيد التعليم وبين ما يحصل في التعليم الجامعي : فاذا بهذا الاخير امتداد للاول . وهذا ما يعلن التقرير عن ضرورة تجنبه .

كيف ؟

لن نستعرض ونناقش هنا ، الا الاجراءات المباشرة التي يراها التقرير قابلة للتنفيذ ، في المجال الجامعي . يقترح التقرير :

— على الصعيد الاداري والمؤسسي : رابطة للجامعات في لبنان تصوغ سياسة وطنية للتعليم الجامعي ، يشرف عليها مجلس اعلى ، يرتكز بدوره الى جهاز دائم من الاختصاصيين والفنيين .

— على صعيد الاختصاصات الجامعية : تنويع فروع التعليم ضمن كل اختصاص . فكلية الحقوق (اليسوعية) تشعبت الى كلية علوم اقتصادية ، وادارة اعمال ، وعلوم ادارية .

— بصدد التصفية : يعترض التقرير عليها : ويقترح تعميم سنة أولى تحضيرية ، يتفرغ لها كل الطلاب ، يساعدهم في ذلك منحة هي ، في الواقع قرض بدون فائدة . اما مهمة السنة التحضيرية فهي محاولة تلقين كل الطلاب ما يحتاجونه في العمل الجامعي من اساليب عمل ، لا تعدهم لها المؤسسات الحالية . على أن لا تستبعد التصفية بعد هذه السنة .

أما مجالات العمل التي يراها التقرير مباشرة ، فهي تلك التي يامل ان تنتج عن « تحديد موضوعي للحاجات والوظائف الشاغرة ، والتي يتطلبها عمل فعال في الدولة » . ويضيف التقرير مرفقا اخر : مؤسسات الابحاث .

● ان استعراض الحلول التي يطرحها التقرير ، لا بد وان يبعث على الدهشة . فهي — الحلول — لا ترى مجالا للعمل الا في اجهزة الادارة ! فالتقرير لا يجهل ، طبعا ، ان الادارة الحالية مثقلة ، بنسبة كبيرة ، بموظفين ضئيلي الانتاج . وهو ما يسميه التقرير نفسه ، استخداما جزئيا . وهو يعلم ان المقاييس التي حشر هذا العدد الضخم من الموظفين على اساسها ، لا تمت الى مقاييس الانتاجية بصلة . انها مقاييس سياسية ، لبنانية . وهي ما زالت ، ولا شك ، مستمرة الفعل والتأثير . أي لا يمكن صرف قسم من الموظفين الحاليين . فكيف يضاف الى هذا العدد الفائض عن الحاجات الفعلية ، عدد اخر يقوم بالعمل الذي لا يقوم به الموظفون الحاليون ؟

● يبدو ان التقرير لا يتساءل اطلاقا حول امكان الحل على الصعيد الجامعي . فهو يتناول المسالة حيث وصلت . لذلك فهو يقبل بالتعليم الثانوي كما يتم حاليا ، بالفرعين العلمي والادبي ، ولا يشير الى امكانات التنويع على هذا المستوى ، كما طرح الطلاب الثانويون المسالة .

● لذلك ، فالتقرير ، رغم ما يبدو ، يتبنى فعلا ، ودون تبصر ، قواعد الاوضاع التعليمية . فالمثل الوحيد الذي يقدمه دليلا على امكانات التنويع الجامعي هو مثل كلية الحقوق . لماذا الحقوق ؟ هذا ما لا يسائله التقرير . ثم انه يضيف ان الفروع الجديدة تؤهل الطلاب لوظائف متنوعة ... شرط ان تحدد الدولة مقاييس وظائفها بما يقابل تنوع الشهادات . فهو يعود ليصب في مجرى الدولة . أية دولة ؟ عندما يتناول التقرير الدولة بالوصف ، يشير الى الانانيات الضيقة ، والى اللاعقلانية ، والى المصالح البالية . لذلك فهو يتوج اقتراحاته بالاقتراح الاداري والمؤسسي الذي اوردناه : رابطة الجامعات والمجلس الاعلى . اي ان اصلاح هذه الادارة يتم باجراء اداري اخر ، يشرف على الاوضاع من فوق .

ان الصلة بين قسمي التقرير اخذت تتضح : الرأسمالية اللبنانية مترهلة ، هرمة ، قبل أن تكتمل ، والحلول المباشرة كلها تصب في الدولة وادارتها .

ما هذا المنطق ؟ كيف يستقيم ؟

من اين للادارة ان تبادر وتستجيب للحاجات الجديدة ؟ ثم من أين نبعت جدة هذه الحاجات ؟ ان ما يقوله التقرير لا يشير الى حاجات جديدة . فهو يبدو مقتنعا ان لا حاجة فعلية لتغيير ما هو الان . ينبغي فقط ، في رأي التقرير ، تنظيم ما هو موجود . والتنظيم ، منطقيا (؟) ، منوط بالادارة والدولة .

لان التقرير محافظ في تصديه للموضوع — رغم رأسماليته الذهنية ، المجردة — فهو ينطلق من اسس الاوضاع اللبنانية الحالية ، دون التعرض لها . التعدد الجامعي ؟ التقرير يقبله ويكرسه . التعدد الابتدائي ؟ لا اعتراض عليه شرط رقابة الدولة (هل يعرف واضعو التقرير كيف تراقب الدولة المدارس (المجانية) الخاصة ؟!) . اي أن التقرير ينطلق من غياب الطابع الوطني في التعليم اللبناني ، ويبني ما يبنيه على اساس هذا الغياب . لذلك فهو لا يلاحظ ، ولا يدرك ، كيف يعود منطق الاوضاع الحالية ويوجه اقتراحات التقرير : كلها تصب في ادارة لا تستطيع أن تنوب عن رأسمالية كومبرادورية ، ولا تستطيع ان تستقل عن الاقطاع السياسي .

فما معنى أن يعول التقرير عليها الى هذا الحد ؟ هذا يعني أن ينغلق التقرير على قوى الحكم المهترئة ، انغلاق هذه القوى على نفسها . والمستقبل ، حتما ، ليس في هذه الوجهة .

١ — المطابع الجامعية في فرنسا — ١٩٦٤ .

ملف خاص عن التعليم

نقابة معلمي المدارس الخاصة تقيم المهرجانات والمعلمون بلا حقوق

جرت العادة أن يكون السبت الثاني من اذار يوم المعلم . والغريب انه في هذا العام تمدد اليوم لاسبوع ، دعته النقابة ، بالاتفاق مع الدولة ، اسبوع المعلم ، هذا بما يعود للاحتفالات . لكن ما العمل الذي تقوم به النقابه في سبيل المعلمين ؟

فاسبوع المعلم ما كان الا دعاية لانطوان السبعلاني ، رئيس مجلس نقابة المعلمين . لقد سمعناه في أحاديث متتالية في الاذاعة ، وشاهدناه في مقابلات على شاشة التلفزيون ، وصوره كانت على صفحات الجرائد وهو يلقي كلمات في حفلات تكريم المعلم بمختلف المناطق اللبنانية . ولكن ما هو مضمون أحاديثه ؟

كان يتكلم عن المعلم ، وعن رسالة المعلم ، وتكريم المعلم ، وتعزيز المعلم ... فالنقطة الوحيدة والمهمة التي كررها عدة مرات ، هي باطمئنان المعلمين لاستفادتهم من الضمان الصحي . ولكن هذا المكسب هو هدية من اصحاب المدارس ، ربما لتلافي نقمة المعلمين ، ولدعم موقف المجلس النقابي الحالي امام قاعدته . ولكن متى سيطبق الضمان الصحي ؟ يبدو انه سيطبق عندما يرى ذلك اصحاب المدارس . أي في اول السنة الدراسية المقبلة ، ليدخلوا في حسابهم تكاليف الضمان فيرفعوا الاقساط المدرسية .

هذا ما يفتخر به انطوان السبعلاني ويعتبره نضالا للحصول على مكسب ولكن النقابة لا تزال تلعب دور الوساطة بين المعلمين من جهة واصحاب المدارس والدولة من جهة أخرى . فهذا التصرف ليس مدهشا اذا عرفنا أن اصحاب المدارس تدخلوا مباشرة في الانتخابات الاخيرة لمجلس نقابة المعلمين . فهذه الانتخابات برهنت مرة أخرى مدى فعالية ضغوط اصحاب المدارس على المعلمين . فاللائحتان اللتين تنافستا ، تختلفان في ان بعض عناصر اللائحة التي سميت بلائحة « الوعي النقابي » متحررين نوعا ما من سيطرة أصحاب المدارس ، وكان لهم مواقف جيدة في اضرابات المعلمين الماضية . فقرر رؤساء بعض المدارس ، التي تسمى بالمؤسسات « المحترمة » ، دعم اللائحة الثانية التي سميت بلائحة « المعلم » ويرأسها انطوان السبعلاني . فجمعوا معلميهم وطلبوا منهم الانتساب والتصويت للائحة المعينة ، واستعمل في بعض المدارس التهديد .

ان نسبة كبيرة من هؤلاء المعلمين لم يكن عندهم اي وعي نقابي ، او أية تجربة مطلبية خلال الاعوام الماضية . فلم يعرفوا تآمر النقابة وتحايلها على مصالح المعلمين . وذلك ناتج عن منعهم في الماضي من الانتساب او بالاتصال بالنقابة (كل معلم ينتسب الى النقابة كان يهدد بالصرف) . فبقي عدد من المعلمين بعيدا كل البعد عن ممارسة العمل النقابي .

فنسبة المنتسبين هذه السنة هي ٢٩٠٠ معلم من أصل ١٤ الف معلم في المدارس الخاصة في لبنان مع العلم انه ، كما سبقنا وقلنا ، ان عددا من المنتسبين سددوا اشتراكاتهم بعد توصية من رئيس المدرسة ، واخرون لعلاقتهم الشخصية مع بعض المرشحين .

فالذي يجعل أصحاب المدارس يتحكمون في مصير المعلمين ويقدرون تحويل نتائج الانتخابات ، وعلى استمرار ارتباط مجلس النقابة بهم ، هو من جهة بعد المعلم عن ممارسة العمل النقابي ، وعدم التفافه حول مطالبه ووعيه لها والعمل من اجل تحقيقها . ومن جهة ثانية شعور المعلم بعدم جدوى العمل النقابي . وهذه النظرة الخاطئة تعود لعزوف مجلس النقابة عن اعلام المعلمين ، ورفع مطالبهم والنضال لتحقيقها .

فارتباط مجلس النقابة الحالي بأصحاب المدارس والدولة يجعله غير قادر على لعب دوره بالمعنى النقابي الفعلي . ولتغطية فشله يهدر نشاطه في المجال الدعائي الثرثار : حفلات ، مهرجانات ، دعوة وزير التربية للاجتماع بالمعلمين في النقابة ...

المعلمون يعرفون مشاكلهم . الدليل ما حصل في المؤتمر : فقد قام المعلمون المجانيون بتوزيع بيان بمطالبهم ، ومنعوا المدجل الرسمي من أن يجول ويصول . وهذه بداية .

اضراب معلمي المدرسة الوطنية العالية في برج حمود

في ٢٢ اذار أعلن معلمو المدرسة الوطنية العالية ، لصاحبها السيد علي شحرور ، الاضراب ، احتجاجا على اوضاع المدرسة . ومدرسة السيد علي شحرور صورة عن الاوضاع السائدة في المدارس المجانية .

باسم خدمة الناشئة ، والثقافة ، ورسالة العلم ، تقوم المدارس المجانية باستغلال بشع ووقح للمعلمين . كما تدجل على الاهالي موهمة اياهم ان أطفالهم يتلقون العلم فعلا . فالسيد علي شحرور يدفع أجورا تتراوح بين ٧٥ و ١٠٥ ليرات . وهو لا يدفع اجور الصيف ، رغم توقيع المعلمين على ايصالات معاشات لا يقبضونها . والمعلمون غير مسجلين في صندوق التعويضات .

لكن الوجه الاسود للاستغلال هو الطريقة التي يعامل بها السيد شحرور معلمي مدرسته . فالمعلم ممنوع من الجلوس في صفوف لا كراسي فيها . واذا لم يعرف تلميذ درسه استغل المدير الفرصة ، وحسم يومين من معاش المعلم . واذا مرض المعلم وانتابه عارض في الصف ، فقد اجر اليوم الذي يتغيبه .

لكن السيد شحرور لا يكتفي باستغلال معلمي مدرسته . فالطلاب يحشرون في صفوف بلا شبابيك . ويجلسون ٥ أو ٧ على مقعد واحد ، في غرف لا تسع لاكثر من عشرين تلميذا ، يضع فيها المدير الكريم عشرات اخرين من التلاميذ . أما الابتزاز فيتم في كل المناسبات : دفتر العلامات ، التسجيل للشهادة الابتدائية ..

ويتوج السيد المذكور هذه الوسائل كلها بعمامة : فهو يصلي على مرأى من اساتذته ويشهدهم على ايمانه !.

المدارس المجانية

الدولة عاجزة عن تنفيذ قرار مجلس النواب

المعروف ان المدارس الخاصة في لبنان تتحمل جزءا كبيرا من عبء التعليم عن الدولة . فالدولة عاجزة عن تأمين التعليم لكل ابناء المواطنين . وهناك ثلاثة أنواع من المدارس الخاصة ، القاسم المشترك بينها هو طابعها التجاري :

— المدارس الخاصة الاجنبية ، التي كانت تحتكر التعليم الخاص أيام الانتداب وخلال السنوات الاولى من الاستقلال . ويتعلم فيها أولاد الطبقات الحاكمة ، دون غيرهم : تفرض على تلامذتها اقساطا مدرسية مرتفعة جدا .

— أما المجموعة الثانية من المدارس ، فهي مجموعة المدارس الوطنية الطائفية . هذه المدارس تستقبل ابناء البرجوازية المتوسطة والصغيرة واقساطها أقل ارتفاعا من أقساط المدارس الاجنبية .

— وهناك ، اخيرا ، المدارس المجانية وطابعها التجاري أوضح منه في الفئتين الاوليين . ونحن سنتناول أوضاع هذا النوع من المدارس بصورة خاصة .

ان معلمي هذه المدارس هم من الذين اقفلت في وجوههم كل أبواب العيش . فلم يبق لهم الا القبول بشروط صاحب المدرسة . يتبين ذلك بوضوح ، اذا ما نظرنا الى ظروف العمل في هذه المدارس .

فالدولة تعطي صاحب المدرسة مساعدة مالية قيمتها ٨٥ ل.ل سنويا عن كل تلميذ . ويدفع التلميذ بدوره ٢٧ ل.ل سنويا . ولما كانت هذه المدارس مجانية فهي منتشرة في الاحياء الشعبية كبرج حمود والشياح وسن الفيل والدكوانة .. حيث عدد المدارس الرسمية قليل جدا ، والمدارس بعيدة عن مراكز تجمع السكان .

ان الدولة تساعد هذه المدارس ، وتدفع لها المنح لانها بحاجة لها . فالتلميذ يكلفها مبلغ ٨٥ ليرة مقابل ٢٥٠ ليرة في المدارس الرسمية . ويستغل أصحاب المدارس المجانية هذا الوضع ، ويحصلون على أرباح هائلة باستغلال المعلمين من جهة ، وباستغلال الاهالي ، من جهة أخرى (المريول ، الكتب التلاعب بالاقسط ، القرطاسية ، اجرة النقل ...) وهذه نماذج من استغلال المعلمين : يفرض على المعلم ان يوقع على رسالة استقالته ، وعلى براءة الذمة في بداية العام الدراسي ، اي في الوقت الذي يوقع فيه على عقد العمل . بذلك يتحول المعلم الى العوبة في يد صاحب المدرسة : بامكان هذا الاخير صرفه متى شاء ، خاصة اذا ما حاول المعلم أن يطالب بحقوقه ، وبالمقابل يدفع المدير للمعلم معاشا دون الحد الادنى بكثير .

ان الوضع السيء الذي يعاني منه المعلمون المجانيون جعلهم يتحركون في اضرابي ٦٨ — ٦٩ و ٦٩ — ٧٠ يطالبون بالحد من الاستغلال الفاضح ، وكان المطلب الرئيسي الذي حصلوا عليه هو انشاء جهاز خاص لدفع الرواتب القانونية لهم من قبل الدولة . وانشاء الجهاز الخاص يؤمن حالة من الاستقرار للمعلم ، كما يشكل عبئا على أصحاب المدارس ويحد من أرباحهم .

ولكن رغم موافقة مجلس النواب بضغط من المعلمين ، واقراره هذا المطلب ، ورغم اعطاء مهلة محددة بثلاثة اشهر لانشاء الجهاز . (وكان من المفروض ان تنتهي المدة في نيسان ١٩٧٠ ويصبح في حيز التطبيق) لا يزال هذا القرار ينام في أدراج وزارة التربيه .

وان أسباب عدم تطبيقه تعود للامور التالية :

١ — تهديد أصحاب المدارس باغلاق مدارسهم في حال تنفيذ القرار .

٢ — عدم ملاحقة النقابة لهذا المطلب وهذا ليس غريبا ، طالما ان اعضاء مجلس النقابة ليس بينهم من يمثل « المجانيين » . وهم بعيدون كل البعد عن مشاكلهم .

٣ — عدم وجود تحرك فعلي من قبل المعلمين المجانيين لملاحقة هذا المطلب . وهذا يعود بشكل اساسي لتخوفهم من الصرف الكيفي .

(ونذكر هنا ان ٤٦ مدرسا قد صرفوا في الاضراب الاول ، وعممت اسماؤهم في لائحة سوداء على أصحاب المدارس وشردوا في الشوارع دون عمل .)

ان وصول المعلمين المجانيين بشكل خاص الى حقوقهم المهدورة مرهون بمدى نجاحهم في القيام بحركة موحدة تمنع اصحاب المدارس من تهديد المضربين . وقد لوحظ أخيرا ان مجموعة من البيانات قد وزعت في المناطق الشعبية تدعو المعلمين « المجانيين » للانخراط في لجان خاصة بهم ، كما تفضح أساليب الاستغلال التي تحميها الدولة . وان نشاط المعلمين ، وانتشار هذه اللجان ، واهتمام المعلمين ، بالعمل ضمنها ، هو الاسلوب الصحيح والوحيد لتحقيق مطالبهم .

معهد العلوم التطبيقية

التقدميون وخدمة الترقي في العمل

كنا قد طرحنا في عدد سابق رأيا في الوضع الحالي لمعهد العلوم التطبيقية وبينا الاطراف المستفيدة من المعهد في وضعه الحالي — البرجوازيتين الصناعيتين اللبنانية والفرنسية — وأشكال الخداع والتمويه التي تمارسها الدولة «و» «التقدميون» الذين ساهموا في تأسيس المعهد ويشاركون في ادارته .

وقد بدأ اللغط في صفوف الطلاب عن وضع المعهد بعد أن ثبت لهم أن الترقي في العمل ليس الا خدعة من خدع الدولة و «التقدميين» الذين ساهموا في تأسيس المعهد والاشراف على ادارته . وقد وزعت لجان العمل بيانا يشرح الوضع ويحدد المطالب التي من شانها اذا تحققت وضع المعهد باتجاه التطور الى مركز للترقي في العمل — خطوة على طريق ديمقراطية التعليم مطالبا بـ ١ — ابعاد كل من جمعية الصناعيين والكونسرفاتوار الفرنسي عن ادارة المعهد وقيام ادارة رسمية وطنية للمعهد .

٢ — اعتماد برامج وطنية نظرية وتطبيقية في آن واحد ، توافق الواقع اللبناني .

٣ — ان ينتج عن هذه البرامج شهادات وطنية معترف بها وتضمن الترقي في العمل ، شهادات مرحلية متتالية هي شهادات التعليم المهني والتقني الرسمي .

ان اللغط الذي بدأ في صفوف الطلاب دفع بالرابطة الى مطالبة المدير بعقد اجتماع معه لتحديد اجابات واضحة على الاسئلة التي بدأت تثار بين الطلاب والتي كان المدير يجيب عليها بصورة غير واضحة ومتناقضة فكان الاجتماع وسجل محضر رسمي يشكل أول وثيقة مكتوبة حول وضع المعهد واتجاهات تطويره كما يفهمه «التقدميون» مؤسسوا المعهد والمشرفون على ادارته وكما تفهمه الدولة طبعا ..

حول مهمة المعهد يقول المدير : «هدف هذا المعهد هو التفتيش عن الموهوبين من ابناء هذا الشعب وتعليمهم التكنولوجيا الحديثة بحيث يهيء منهم جيشا من الخبراء يوكل اليهم أمر تصنيع هذا البلد» . في هذا التحديد لهدف المعهد تطير ديمقراطية التعليم التي كان المدير «التقدمي» يتغنى بان المعهد سيكون خطوة على طريقها ، فاين ديمقراطية التعليم من التفتيش عن الموهوبين ؟ وأين فسح المجال امام كل العمال في التعليم للترقي في العمل ، من انتقاء الموهوبين وتكوين الخبراء ؟ ثم هل يمكن ان يشكل الموهوبون جيشا من الخبراء ؟ هذا الجيش سيتكون من ٥٠ عاملا — طالبا على الاكثر (يتوقع المدير نجاحهم هذا العام من أصل ٩٠٠ طالب) خاضعين للتصفية على امتداد عشر سنوات او اكثر ؟.

ان التفتيش عن الموهوبين لا يمكن ان يشكل الا عملية تصفية مفضوحة للطلاب .. ان مصلحة الطبقة العاملة (التي فتح «التقدميون» واليساريون «الحقيقيون» المعهد لمصلحتها كما يدعون) لا يمكن تحقيقها «بالتفتيش عن الموهوبين» انما بتعليم العمال — الطلاب ، كل حسب اختصاصه واعداداهم التقني والعلمي وتاهيلهم للترقي في العمل ..

حول علاقة المعهد بالكونسرفاتوار الفرنسي يتوج ممثل الادارة جوابه بهذه العبارة «المعهد لبناني مئة بالمئة» ثم يعود ليختم جوابه بالتصريح بأن «للكونسرفاتوار الفرنسي دور الاشراف على تطبيق هذه المناهج (مناهج الكونسرفاتوار) في المعهد» .. اين «اللبنانية» المعهد والكونسرفاتوار الفرنسي هو المشرف على تطبيق المناهج التي هي مناهجه ، كما يطرح المدير في نفس الرد ، واسئلة الامتحانات يرسلها الكونسرفاتوار كما يقول كل اساتذة المعهد «التقدميين» و «اليساريين الحقيقيين» واين «لبنانية» المعهد حين يشترك الكونسرفاتوار بعضوين في مجلس الادارة كما ينص مرسوم انشاء المعهد ؟..

وحول علاقة المعهد بالصناعيين وخدمته لمصالحهم وحدهم بالاضافة الى البرجوازية الفرنسية لا يجيب ممثل الادارة ، وانما يلف ويدور بعيدا عن الموضوع متجاهلا ما ينص عليه مرسوم انشاء المعهد من اشتراك الجمعية اللبنانية للتعليم العلمي والتقني والاقتصادي «الصناعيين» في ادارة المعهد والاشراف عليه ومتجاهلا ان الصناعيين اللبنانيين والبرجوازية الفرنسية هم المستفيدون الوحيدون من المعهد بشكله الحالي : الصناعيون لان المعهد يؤمن لهم زيادة في الانتاجية في مصانعهم بما يقدمه من «اختراعات بسيطة» ومهارة فنية للعمال بدون مقابل من قبل هؤلاء الصناعيين ، فبالاضافة الى انهم لا يدفعون حاليا ما يتوجب عليهم من ميزانية المعهد فالمهارة التي يكتسبها العمال — الطلاب ستكون بلا مقابل لعدم وجود تسلسل رواتب للشهادات . والبرجوازية الفرنسية لان العمال — الطلاب سيتعلمون برامج فرنسية وعلى آلات ومعدات فرنسية الامر الذي يؤدي الى استمرار هذه الالات والمعدات وزيادتها في المصانع اللبنانية .

يقول المدير «التقدمي» ان برامج الكونسرفاتوار الفرنسي تطبق في المعهد «بغية تامين فعالية هذا المعهد وجديته» هذه البرامج الاجنبية التي تؤدي الى شهادات اجنبية والتي تطبقها الدولة في المعهد الذي هو احد مؤسساتها في الوقت الذي تلغي فيه المعادلات للشهادات العربية ، هذه البرامج المطولة والمكثفة والنظرية بمعظم موادها (المرحلة الاولى سبع قيم منها ٥ نظرية و ٢ اختبارية ، المرحلة الثانية ٦ قيم ، منها ٣ نظرية و ٢ اختبارية وقيمة واحدة اقتصادية ، الخ ..) البرامج البعيدة عن اختصاص العمال — الطلاب والتي يغلب عليها الطابع النظري ، فحتى الاختباري ليس تطبيقيا ولا وجود لمشاغل تدريب في المعهد وليس في النية انشاؤها فالمدير يقول انها ليست ضرورية .

اما حول الشهادات فيقتصر المدير على ترتيب هذه الشهادات واعتبارها تكنولوجية في الوقت الذي يعدد فيه قيمها ويصرح ان معظمها نظرية دون تحديد معادلتها وتسلسل رواتبها معتبرا ان بحث هذه المسالة سابق لاوانه ويقول أن الكفاءة تغني عن الشهادات فلا اهمية لبحث قيمة الشهادة وتسلسل رواتبها الان ، كم اصبحنا متقدمين في هذا البلد ، فالمدير «التقدمي» والذي يتحدث دائما عن الواقع اللبناني ومشاكله يقول أن الكفاءة تغني عن الشهادات وهو يعلم انه لو قال ان الواسطة تغني عن الكفاءة أو حتى الشهادة احيانا لصدقه الجميع ، أما الكفاءة ؟ فنترك الاجابة على هذا السؤال للقارىء .. أما عن طلاب التحضيرية فيقول «ان الشهادات التي تمنح للناجحين من هؤلاء في المراحل الثلاث المذكورة فتكون شهادات ترقي في العمل مرحلة اولى — مرحلة ثانية — مرحلة ثالثة ، وفي رايي (يتابع المدير) ان هذه الشهادات لا تقل شأنا ولا فعالية عن شهادات المعهد الاخرى» لماذا اذن لا تكون نفس الشهادة طالما ان الخارجين من التحضيرية والبكالوريا القسم الثاني يتابعون نفس الدروس ويخضعون لنفس الامتحانات ؟ الانهم من أبناء الذين لا يستطيعون تفريغ ابنائهم لمتابعة الدراسة الثانوية ؟ اين طارت ديمقراطية التعليم ؟

ان مركزا للترقي في العمل — خطوة على طريق تحقيق ديمقراطية التعليم لا يمكن ان يكون الا معهدا يطبق برامج نظرية وتطبيقية في آن واحد ، يعطي شهادات مهنية وفنية من مختلف المستويات ، شهادات لبنانية قائمة لها سلم رواتب ، شهادات متتابعة تبدأ بادنى المستويات (الكفاءة المهنية) لتنتهي الى اعلى المستويات (مهندس صناعي) بحيث يتمكن العامل الذي توقف مضطرا عن الدراسة في مرحلة معينة من متابعة تحصيله العلمي والتقني ليتمكن فعلا من الترقي في العمل ، معهدا يعتمد اللغة العربية لغة تدريس ليتسنى لمن لا يتقنون الفرنسية متابعة التحصيل في المعهد. ان هذا الشكل الذي هو الشكل الممكن لمركز للترقي في العمل لا يجد مكانه الطبيعي في الجامعة اللبنانية حيث لا وجود لهذه الشهادات.

ان مهمة المعهد كما تحددها الدولة والادارة وبالتالي تطبيق برامج وشهادات ليست لمصلحة العمال — الطلاب في المعهد ، ان هكذا وضع لا يمكن مجابهته بالخضوع لمنطق الادارة «التقدمية» في تيئيس الطلاب العاديين (غير الموهوبين) واجبارهم على ترك المعهد ، ان المجابهة الفعلية لهكذا وضع تكمن في تحرك طلابي واسع ومستمر يقوم به العمال — الطلاب المنظمون في لجان عمالية — طلابية والمتواجدون في المعهد بصورة مستمرة لتوجيه تحركهم باتجاه الضغط الفعلي ليصبح المعهد كما يريدونه وكما تفرضه مصلحتهم ..

بعد حصول جان عقل على مديرية عامة يتوقف الاحتلال في المدينة المهنية

أوقف عملاء الادارة الاحتلال في المدينة المهنية بعد وعود تفيد بانهم سيحصلون على المطلب المرفوع من قبل طلاب الامتياز الفني وهو اعتبارهم من الفئة الثالثة عند تخرجهم . ولكن السبب الاساسي في ايقاف الاحتلال هو شعور جان عقل بانه حصل على ما كان يطلبه — مركز مدير عام — وانه لم يعد بحاجة لضغط طلابي .

وقد اصدرت صوت الثانويين في عددها الثامن عشر — (٢٣ اذار) موقف لجان العمل من موضوع الاحتلال :

الاثنين الماضي تجدد اضراب الطلبة المهنيين في لبنان ، وتصاعد بسرعة هذه المرة ، فكان أن احتل الطلاب المدينة المهنية في الدكوانة يوم الاربعاء ، وبدأ الطلاب في المدارس المهنية الاخرى بالاضراب (العاملية وبعض المدارس الاخرى) بينما احتل طلاب زغرتا وطرابلس مدرستيهم . وكعادتها لم توفر الدولة المطالب ، فقد ارسلت باجهزتها القمعية لانهاء الاحتلال في زغرتا وطرابلس بعد قطعهم الماء والكهرباء عن الطلاب الداخليين في زغرتا ومن ثم طرد الطلاب من المدرستين .كما اوقف الدرك طالبين في مهنية دير القمر بحجة التحريض على الاضراب . والجدير بالذكر انه في الفترة الاولى من احتلال المدينة المهنية شاركت كل القوى المطالبية ولبت دعوة اللجنة التنفيذية المؤقتة لاتحاد الطلبة المهنية للاضراب والاحتلال بعدما فرض طلاب المهنيات طرح مطلبهم الرئيسي وهو الغاء امتحانات الدخول المرحلية ..

ان احتلال المدينة المهنية بما يشكله من ضغط فعلي لتحقيق المطالب بسبب توقيفه لعدد من المشاريع الانتاجية (المطبعة ، الكاراج ، مصنع تركيب التلفزيون لصالح شركة فرنسية) بالاضافة الى احتلال الفندقية ومطعمها وفندقها واجلاء الزبائن عنها ، هذا الاحتلال يمكن أن يشكل ضغطا فعليا باتجاه تحقيق المطالب . لكن شكلا متقدما من التحرك كالاحتلال يجب ان يطرح المطلب الرئيسي الذي يهم اكثرية الطلاب فمطلب انشاء صفوف هندسة صناعية في المعهد الصناعي يبقى مبتورا بوجود امتحانات الدخول المرحلية التي تشكل مصفاة رئيسية ناهيك عن المصافي الاخرى (الغاء الدورة الثانية من الامتحانات الرسمية ، الاقساط وارتفاعها عاما بعد عام .. الخ) هذه المصفاة تمنع اكثرية الطلاب من مواصلة دراستهم للوصول الى هذه الصفوف (صفوف الهندسة الصناعية) . الا أن بعض الفئات التي كان من المفترض أن تفهم ما يشكل الاحتلال من ضغط فعلي باتجاه تحقيق المطالب انسحبت من الاحتلال بطريقة غير واضحة وغير معروفة الاسباب ، هذه الفئات التي تسيطر على رابطة الصنائع التي كان يفترض أن تاخذ بزمام المبادرة لرفع المطلب الرئيسي (الغاء امتحانات الدخول المرحلية) الى مصاف المرتبة الاولى سمحت بانسحابها لليمين ولعملاء الادارة بالسيطرة على قيادة التحرك مما أدى الى ابعاد المطلب الرئيسي وكل المطالب التي تهم طلاب البكالوريا الفنية قسم ثاني وما دون وحصر المطالب بما تسعى مديرية التعليم المهني لتحقيقه لانه يشكل مصلحة للقيمين عليها .. ذلك ان معهد هندسة صناعي في التعليم المهني يشكل مصلحة للقيمين على المديرية يسعون دائما لتحقيقها ، الا ان هذا لا يعني طبعا أن معهد الهندسة ليس من مصلحة الطلاب فانشاؤه في التعليم المهني واحد من المطالب الاساسية لهم شرط ارتباط هذا المطلب بمطلب الغاء امتحانات الدخول المرحلية وكافة الحواجز والمصافي الاخرى (الاقساط ، الغاء الدورة الثانية من الامتحانات الرسمية ، الخ ..)

الموقف اصبح واضحا :

لا .. للاحتلال ما لم يرفع المطلب الرئيسي — الغاء امتحانات الدخول المرحلية — في مقدمة لائحة المطالب تلبية المطالب الاخرى بالتدرج الاتي :

— الابقاء على الدورة الثانية من الامتحانات الرسمية .

— تحديد ملاك لخريجي البكالوريا الفنية — القسم الاول في الفئة الرابعة — الرتبة الثانية — الدرجة الثانية .

— تحديد ملاك لخريجي الامتياز الفني في الفئة الثالثة .

— الغاء الاقساط .

— فتح صفوف في المعهد الصناعي تؤهل لنيل شهادة مهندس صناعي وافساح المجال أمام ذوي الثقافة الانكليزية وذلك بانتظار التعريب .

— تأمين عمل للخريجين .

قضية الغلاء ومطالب الطبقة العاملة

الزيادات الدورية لن تحل المشكلة طالما الصرف الكيفي مسلّطاً على العمال

من جديد تطرح قضية غلاء الاسعار وآثارها على المستوى المعيشي للطبقة العاملة وتطرح معها قضية رفع الاجور . فقد أعلنت النقابات العمالية ان الاسعار ارتفعت في السنوات الماضية بمعدل ١١ بالمئة الامر الذي يستوجب زيادة مماثلة في الاجور .

في حين يصرح وزير التصميم ان مجمل نفقات معيشة الفرد ارتفع من اول ١٦٦٦ الى اول ١٦٧٠ بنسبة ٤٫٥٥ بالمئة . وان « الاكيد ان الحكومة لن تسمح بزيادة تفوق الـ ٤٫٥ في المئة وتبت في حال موافقتها على مبدأ الزيادة » . وفي الوقت نفسه تاتي احصاءات وزارة التصميم لتعلن ان اسعار المواد الغذائية قد ارتفعت في شهر شباط وحده بمعدل ٤٫١ بالمئة . ان السلع التي يتناولها ارتفاع الاسعار المستمر هي اساسا: الايجارات المواد الغذائية ، الملابس ، النقليات ، التعليم ، الدواء والسلع المنزلية .

أسباب ارتفاع الاسعار المستمر

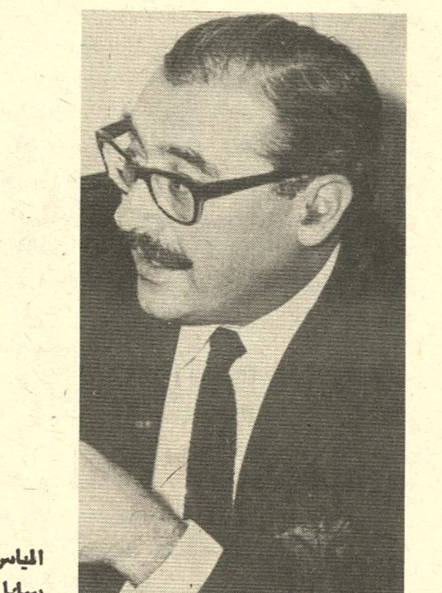
يتناول الحديث عن أسباب ارتفاع الاسعار نوعين من السلع : السلع المستوردة التي تتحكم في تقرير اسعارها عوامل « خارجية » — مبدئيا — ، والسلع الداخلية الخاضعة لمنطق نمط الانتاج الداخلي والخاضعة بدورها بصورة غير مباشرة ، وبنسب متفاوتة ، لتاثيرات السوق العالمية .

بالنسبة للسلع المستوردة : اذا كانت الدول الرأسمالية الصناعية الطرف المسيطر على السوق العالمية فان هذه السيطرة تتيح لهذه الدول ليس فقط فرض اسعار المواد التي تنتجها الدول التابعة بل كذلك تقرير اسعار السلع المصدرة اليها بمعزل — ولو نسبيا — عن الاسعار الفعلية لهذه السلع ممثلة بقيمة العمل الموجودة في هذه السلع عن طريق اضافة فائض ربح تجاري يتيحه مركزها الامبريالي — الاحتكاري . نفس هذه العلاقة تتيح للراسمالية الغربية رفع اسعار سلعها المصدرة الى الخارج لتعويض ارتفاع نفقات الانتاج سواء نتج هذا الارتفاع عن زيادة اجور الطبقة العاملة او عن زيادة اسعار المواد المستعملة في الصناعة (ارتفاع اسعار البترول المستوردة مثلا) . في هذا السياق يمكن تفسير ارتفاع اسعار السلع المستوردة من اميركا — بنسبة ٦ بالمئة — ومن بريطانيا — ٢ بالمئة — ومن فرنسا — ١٢ بالمئة — ومن ايطاليا واليابان — بنسبة ٣ بالمئة . وتشمل هذه السلع المواد الغذائية والملابس والدواء والسلع المنزلية الضرورية . بالنسبة لارتفاع اسعار السلع المحلية يمكننا أن نستعرض بسرعة اسباب الارتفاع والعوامل الرأسمالية المتحكمة فيه وذلك على الاقل بالنسبة لبعض هذه السلع كالايجارات والتعليم .

الايجارات : يشكل ازدهار مدينة بيروت بوصفها المركز الاساسي للنظام القائم على الخدمات العامل الرئيسي في ازدهار حركة البناء وبالتالي في ارتفاع الريع العقاري ومعه الايجارات . وقد عرفت العاصمة طوال السنوات السابقة لـ ٦٧ تضخم قطاع البناء بنسب مرتفعة جدا كانت تشجعها القوانين السارية وبخاصة قانون المساكن الفخمة الذي لبى حاجة القطاع المصرفي الى مجال ربح سريع ومرتفع — ويذكر في هذا المجال تضخم عدد ونشاط الشركات العقارية التابعة للمصارف .

كذلك لعب هذا القانون دور الحافز لمزيد من الرساميل العربية الباحثة بدورها عن مجالات ربح سريع ومغر . وقد أدى اقتصار القسم الاكبر من الابنية الجديدة على تلك التي تنطبق عليها مواصفات المساكن الفخمة — وهي مواصفات سهلة جدا في أي حال — الى عرض « سقف » مرتفع لبدلات الايجار سرعان ما لحقته ايجارات المساكن المتوسطة والمتواضعة بحيث كانت الطبقة العاملة ومعها الفئات البرجوازية الصغيرة المتضرر الاكبر من هذا القانون . في نفس السياق جاء انحسار حركة البناء منذ ١٩٦٧ ليؤدي الى المزيد من تقليص العرض في المساكن وبالتالي الى استمرار التصاعد في الايجارات . هنا يظهر مقدار عجز الاساليب التي اعتمدها الحزب الشيوعي (العرائض والمهرجانات ...) ومعه الحزب التقدمي الاشتراكي عن الوقوف في وجه مصالح ذات أهمية حاسمة للراسمالية التجارية المصرفية ومعها اصحاب الابنية الذين يشكلون المفاتيح الانتخابية للزعامات البيروتية ، وذلك في وقت تتم فيه هذه الاساليب بمعزل عن تبني الطبقة العاملة فعليا لمطلب تخفيض الايجارات وفي ظل القيادات النقابية المعروفة .

التعليم : هنا لعبت حاجات النظام نفسه، مضافا اليها ضغط الفئات البرجوازية الصغيرة التي لم تجد سوى « الوظيفة » وسيلة للارتزاق دورا حاسما في « الازدهار » التعليمي الذي عرفته الخمسينات والستينات . وفي ظل عجز الدولة عن تامين العدد الكافي من المدارس لاستيعاب الراغبين في العلم كان طبيعيا ان تزدهر المدارس التجارية وان تصل الى وضع شبه احتكاري استطاعت من خلاله تصعيد الاقساط المدرسية بصورة متواصلة يساعدها في ذلك غياب اية رقابة من الدولة وتدفق الاف الطلاب العرب (وخاصة من الدول النفطية) القادرين على دفع بدلات مرتفعة وكذلك تراجع الدولة عن توسيع التعليم الرسمي بعد انحسار حاجتها له فيما بعد . ان مصالح النظام نفسه — من جانب ايديولوجي — تحتم عدم التعرض للمدارس الخاصة التي تؤمن « التنوع » الايديولوجي ، اي توفير ثقافة ذات طابع طائفي استعماري محض . كذلك يؤمن ارتباط المؤسسات « العلمية » الكبرى



الياس سابا

بمراكز النفوذ في النظام السياسي حماية اضافية ذات أهمية بالغة .

ما هي أهمية هذه السلع المختلفة بالنسبة لدخل الاسرة ؟

تشير دراسة « ميزانية الاسرة » الصادرة عن وزارة التصميم الى أن الاسر التي يقل مصروفها عن ٦٠٠٠ ليرة سنويا تتوزع مصروفها على الشكل التالي :

المواد الغذائية ٤٢٫٧٦ بالمئة .

السكن ٢٣٫٤٤ بالمئة .

الملابس والبياض ٨٫٥٧ بالمئة

سلع وخدمات مختلفة ٢٥٫٢٣ من ضمنها المصاريف الصحية (٧٫١٥ بالمئة) والتعليم (٣٫٨٩ بالمئة) والانتقال (٥٫٢٣ بالمئة)

كذلك بالنسبة للفئات التي يتراوح مصروفها السنوي بين ٦٠٠٠٫٥ و ١٢٫٠٠٠ ليرة سنويا .

المواد الغذائية ٣٥٫٠٦ بالمئة

السكن ٢٠٫٧٩ بالمئة

الملابس والبياض ١١٫٦٥ بالمئة

مختلفة ٣٢٫٥٠ ضمنها المصاريف الصحية (٦٫٦١ بالمئة) والتعليم (٥٫٢١ بالمئة) واجور الانتقال (٧٫٧٢ بالمئة) .

وتظهر هذه الارقام التي يعود تاريخها الى ١٩٦٧ مقدار الاستنزاف الهائل لدخل الاسر العمالية والبرجوازية الصغيرة من جانب الملاكين العقاريين . كذلك النسبة الكبيرة التي تذهب لاجور انتقال ، هذه النسبة التي تفوق ما تصرفه هذه الاسر على التعليم. كذلك يتضح مدى عجز الاسر العمالية عن تعليم ابنائها اذا قارنا نسبة ٣٫٨٩ بالمئة المخصصة للتعليم — اي حوالي ٢٠٠ ليرة سنويا — مع اقساط أحقر دكان للتعليم في العاصمة .

الاجور

بات واضحا من المعرض السابق ان الطبقة العاملة لا تناضل من اجل رفع اجورها بل هي تناضل ضد تخفيض الاجور المتمثل في انخفاض القوة الشرائية للدخل العمالي . كيف تستطيع الطبقة العاملة النضال ضد تخفيض الاجور ؟ وما هي الامكانات الفعلية المتاحة في هذا المجال ؟

اذا كانت الاجور تعادل مبدئيا ثمن قوة العمل فان ظروف اليد العاملة في المصانع تتيح للراسماليين تخفيض الاجور حتى الى أدنى من ثمن قوة العمل :

أ — البطالة ووجود جيش احتياط من العاطلين عن العمل المستعدين بحكم الحاجة لقبول اجور زهيدة مقابل تشغيلهم .

ب — الكتلة الضخمة من العمال العرب الذين تتيح القوانين السارية تشغيلهم دونما قيود فعلية ، الامر الذي يوفر مزيدا من الضغط باتجاه تخفيض الاجور .

ج — في هذا المجال ايضا تاتي قضية تشغيل الاولاد والنساء على نطاق واسع وباجور جد منخفضة . ومسالة الغرامات التي تشكل برغم جزئيتها مجال استنزاف اضافي لاجور العمال الضئيلة .

هـ — قضية الصرف الكيفي التي تتيح التخلص من العامل متى زاد اجره عن الحد المقبول لدى الرأسمالي .

هذه العوامل تبين محدودية اثر مطلب القيادات النقابية رفع الاجور بنسبة ١١ بالمئة حتى في حال تحقيق المطلب فان المكاسب الناتجة عنه معرضة للانحصار في عمال قطاعات معينة : الطيران ، النفط المصارف .. في حين تبقى الاكثرية الكبرى من عمال المصانع معرضة لخسارة هذا المكسب تدريجيا في ظل الالة الجهنمية القادرة على تقليص الاجور. فحتى لو استفاد هؤلاء من زيادة الاجور فان الصرف الكيفي يتيح للراسماليين صرف العمال المستفيدين واستبدالهم بعمال اخرين — او حتى اعادتهم هم انفسهم الى العمل فيما بعد — على أساس الاجور القديمة . وفي أفضل الاحوال ، وبمعزل عن تحايل الرأسماليين للتخلص من دفع زيادة الاجور ، فان الغلاء المستمر للأسعار قادر على الغاء كل اثر لهذه الزيادة في غضون اشهر .

الى اين يقودنا هذا الطرح ؟ وهل يعني ذلك أن الطبقة العاملة تواجه وضعا مغلقا في نضالها من أجل رفع مستوى معيشتها؟ ان الاستنتاج الذي يقودنا اليه التحليل السابق هو ان وجهة المطالبة بزيادات سنوية للاجور — عام ٦٤ وعام ٦٧ — تصطدم بعقبة أساسية ليست قادرة على تخطيها فعلا : غياب اي نظام للاجور يتيح للعامل الاستفادة من الاقدمية والمهارة التي يكتسبها اثناء العمل. ان الطريق الى فرض مثل هذا النظام للاجور — وهو معمول به في القطاعات المتقدمة التي اشرنا اليها — لا بد له وان يمر عبر مسألة الثبات في العمل وبالتالي النضال ضد الصرف الكيفي ومن اجل تعديل المواد التي تتيح هذا الصرف . هذه المسألة لا زالت تلقى الاهمال من جانب القيادات النقابية العميلة . وهي مسألة لا تنحصر اهميتها في مجال الزيادة المباشرة للاجور وانما هي تقف عائقا اساسيا أمام تحرك الطبقة العاملة من اجل خلق منظماتها النقابية الفعلية.

على هذا الاساس فان نضال الطبقة العاملة ضد تخفيض اجورها ينبغي ان يتخذ وجهتين :

— وجهة المطالبة برفع الاجور حيث يحتل النضال من اجل نظام متقدم للاجور المركز الاساسي .

— وجهة المطالبة بتخفيض الاسعار وفي هذا الصدد تلتقي الطبقة العاملة مع حلفائها الطبيعيين من الفئات البرجوازية الصغيرة . فالنضال الطلابي من أجل ارغام الدولة على فتح مدارس رسمية جديدة لا بد وان يتلاقى مع مطلب الطبقة العاملة في كسر الاحتكار التعليمي وبالتالي في تخفيض نفقات التعليم .



العراق

لماذا يشكل قمع الحركة الجماهيرية النهج الرئيسي للحكم؟

في الوقت الذي تطرح فيه أنظمه عسكريه عربيه ، في سوريا مثلا ، امكان تكييف صيغه « ليبراليه » تسحيه للحكم تضمن ، في جوهرها ، ما قد يحتمه القمع في ظروف أخرى اي وجود الفئه العسكريه الحاكمه واستمرارها في قمة السلطة السياسية على قاعدة حركة جماهيريه مشلوله سياسيا ، في هذا الوقت نشأ السؤال مؤخرا بعد تجدد حملة الاعتقالات وتصاعدها في العراق : خلال ثلاث سنوات تقريبا على حكم العسكريين البعثيين ، لماذا شكل قمع الحركه الجماهيرية — ويشكل — النهج الرئيسي للسلطه القائمة في العراق لضمان وجود واستمرار الفئة العسكريه الحاكمة على قمة هذه السلطة ؟ أو بكلام اخر : لماذا يعجز الحكم العراقي ، حتى من زاوية مصالحه وأهدافه الخاصه نفسها ، عن انتهاج سياسة « انفراج » نسبي في الحياة السياسيه ، بحيث استحالت فترات « السكينة » القليلة طيلة زمن هذا الحكم مجرد فجوات بسيطة في سياق قمعي عام ؟

لا تغني الاجابة العامة على هذا السؤال التي تذكر بالسمة الدموية السوداء لتاريخ البعث العراقي (تقتيل الشيوعيين والتقدميين عموما ابان حكم شباط ١٩٦٣) وبالطبيعة الفاشية للسلطة العسكرية الراهنة من ضرورة تلمس الظروف المخصوصة (موازين القوى السياسية السائدة في الوضع العراقي) التي أملت على الحكم العراقي نهجه القمعي منذ الاطاحة بحكم عارف واستيلاء العسكريين البعثيين على السلطة .

***

اذا كانت المقارنة بين الحكم العارفي الذي أطاح به العسكريون البعثيون في تموز عام ١٩٦٨ وبين الحكم الجديد تستحيل تماما على اساس من التفسير «الاجتماعي» يغدو واضحا ان الفارق الاساسي بينهما هو فارق فنوي — سياسي في ادوارهما بالدرجة الاولى :

في وجه حركة جماهيرية ناهضة شكلت محاولة الانتفاضة المسلحة في جنوب العراق (منطقة الاهوار) بقيادة الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) ، على محدوديتها ، احد تعبيراتها البارزة ، كان الحكم العارفي ، بسبب تدهوره العام ، أعجز من أن يضطلع بمهمة ضربها او ايقافها . من هنا كانت المهمة المباشرة التي واجهت مجيء العسكريين البعثيين الى الحكم ، كثمرة لعجز الحكم السابق وبدعم من ارتباطات متشعبة لرجالات الحكم الجديد بالاحتكارات النفطية ، هي مهمة ضرب الحركة الجماهيرية التي شكل انزال القمع بالحركة الجماهيرية (ق. م) احدى بدايات تنفيذها .

وبعد انزال الانتكاسة بالفصيل التقدمي الاكثر جذرية انطلق الحكم بما دعي بسياسة « الانفتاح » تجاه القوى السياسية الاخرى (الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية) — الحركة الاشتراكية العربية — قسم من الحركة الكردية (جناح جلال الطالباني) وبعض التكتلات المستقلة) .. وهي السياسة التي جاءت تخدم منطقا بدا واضحا منذ البداية : التلويح لهذه القوى بالدعوة الى اقامة تحالف بينها وبين البعث الحاكم كان الهدف الوحيد منه ابقاء هذه القوى تلهث مشلولة وراء صيغة جبهوية موهومة لم يحاول الحكم حتى طرح برنامجها (بينما فعلت القوى الاخرى ذلك) بينما كان يشترط من جهة أخرى قيادته لها في كل المجالات من بين شروط اخرى (حظر العمل بين القوات المسلحة مثلا) .

في هذا السياق اتت اتفاقية ١١ اذار عام ١٩٧٠ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني كابرز نقطة ، او بالاحرى نقطة النهاية ، في هذه المحاولة لتذييل الحركة الجماهيرية .

ان المبررات الدافعة الى عقد مثل هذه الاتفاقية لم تكن غير مطروحة هي نفسها على حكومات عراقية سابقة : تجميد أكثر مشكلة يواجهها أي حكم عراقي — الازمة الاقتصادية (التهام الحرب الكردية لقسم كبير من الميزانية) — استحالة الانتصار عسكريا — ضغوط دولية لحل المشكلة ..

غير أن المعنى المحدد الذي اتخذه عقد هذه الاتفاقية على يد الحكم العراقي الراهن ، وهو ما ستوضحه الايام اللاحقة لاعلانها بصورة أكثر جلاء ، كان يحدد الى أي مدى تشكل فيه حلا حقيقيا للمسالة الكردية :

— فقد بات واضحا تماما ان الاتفاقية كانت مجرد تعليق للمشكلة الكردية بمعنى أنها لم تشكل أي حل حاسم لها . من هنا فان بقاء العديد من القضايا الاساسية عالقة بين الطرفين يشكل بحد ذاته اشارة كافية لاعمال طوارىء واصطدامات محتملة . على رأس هذه القضايا يبرز الخلاف حول منطقة كركوك التي يرفض الحكم اعتبارها مشمولة بالحكم الذاتي للاكراد ويمهد لاجراء استفتاء حول مصيرها بمحاولات بعث الحركة الماورانية بزعامة اللواء المتقاعد عمر علي وتهجير بعض السكان العرب الى المنطقة وتجنيسهم ، وبناء دور سكن لجنود وضباط صف الفرقة الثانية الموجودة في كركوك واخيرا بمحاولة تبعيث بعض العناصر الكردية وشراء ولاء عشائر كردية في كل المنطقة .. كذلك فان الحكم ما زال يرفض ان يشكل الاكراد هيئاتهم المهنية الخاصة كما جرى في انتخابات نقابة المعلمين حيث قام خلاف مع الاكراد الذين كانوا يطالبون بنقابة كردية انسحبوا على اثره من مؤتمر المعلمين في بغداد .. يضاف الى ذلك أن بنودا رئيسية في الاتفاقية ما زالت دون تنفيذ (كان تسليم البرازاني للاذاعة والاسلحة الثقيلة رمزيا للغاية كما لم يتم بعد انسحاب القطعات العسكرية من المنطقة الكردية بل يجري حاليا تعزيزها بالاسلحة) . واخيرا ما زال الحزب الديمقراطي الكردستاني غير موافق حتى الان على تعيين نائب لرئيس الجمهورية لكي لا يكرس كما يبدو ، وللاعتبارات السالفة ، ارتباطه الحاسم بالسلطة .

— كذلك بات واضحا ايضا ان الاتفاقية قد جرى — وبجري — تركيز مضمونها



احمد حسن البكر

السياسي باتجاه استخدامه كسلاح لعزل الحركة الكردية عن أي تحالف او صلة مع أية حركة وطنية اخرى وذلك لمنع امكان اندماج المطلب الكردي باي مطلب ديمقراطي عام . وهذا ما حدا بالحكم — امام بروز بادرة في هذا الاتجاه — الى اجراء اعتقالاته في صفوف ممثلي الاحزاب في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني الاخير بعد ثلاثة ايام فقط على انعقاده . كما انه رفض اصلا اشراك الحكومة الوطنية بالمفاوضات كما طالب الاكراد انفسهم وهو منذ اتفاقية ١١ اذار يضغط لحصر الصلات بين الاكراد وبينه .

واضح اذن ان المنظور الذي عقد الحكم العراقي انطلاقا منه اتفاقية اذار كان يلتقي معفهمه الخاص لمسالة « الجبهة الوطنية » على صعيد واحد محدد : تامين قيادة حزب البعث في كل المجالات .

لكن خصوصية الوضع السياسي العراقي (وتميزه عن الوضع السوري مثلا) لم تكن تسمح للحكم العراقي بغير القمع المستمر نهجا رئيسيا لتحقيق هذه الاهداف الخاصة . هذا في مقابل دلائل تشير الى انتهاجه سياسة « ليبرالية » واضحة على الصعيد الاقتصادي تستدعي الصعوبة في سد اتجاهاتها الى الصعيد السياسي تفسيرا لهذا الانقطاع او الفجوة ، خاصة وأن النظام السوري قد طرح بدوره امكان تحقيق التطابق (في سياسته على الصعيدين الاقتصادي والسياسي) وتحاشي هذا الانقطاع :

في الواقع ان ما بدا يتضح في الاشهر الاخيرة من اتجاه لتحقيق « انفراج » اقتصادي في البلاد قد جاء في صالح قوى وفئات اجتماعية تفصح عن طبيعتها الاجراءات المتخذة نفسها التي نحت باتجاهين :

— الاول : اتجاه نحو زيادة مساهمة القطاع الخاص الصناعي من جهة وتوفير مزيد من الاطمئنان والحماية لاصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة من جهة اخرى .

في الشان الاول عقد مؤتمران للفعاليات الاقتصادية ، الاول قبل اربعة اشهر حضره حوالي ٤٠٠ صناعي ، أما المؤتمر الثاني فقد عقد بعد شهر واحد من اختتام الاول وبالتنسيق بين وزارة الصناعة واتحاد الصناعات (ما يقابل غرف الصناعة عندنا) تم على اثرهما ادخال تغييرات على قانون التنمية الصناعية باتجاه زيادة نسبة التقديمات للقطاع الخاص وتخفيض نسبة الفائدة على القروض التي يقدمها المصرف الصناعي وزيادة نسب استيرادات المصانع الاهلية . كذلك صدر قبل شهر قرار بالغاء ضريبة الدفاع الوطني التي كانت مفروضة على الدخول الفردية وعلى الشركات .

في الشان الثاني (الزراعي) يسير الاتجاه منذ ستة أشهر الى الان لعقد مؤتمرات لكبار الاقطاعيين في القصر الجمهوري في بغداد وفي مقر المحافظات لبحث مشاكلهم ومطالبهم في وقت يجري الحديث فيه عن توقف قانون الاصلاح الزراعي الجديد الذي صدر في بداية عام ١٩٧٠ وتوقف الاستيلاء على اراضي الكثير من الاقطاعيين ..

— الثاني : اتجاه نحو تامين ضبط اكبر للعمال (والشكوى طرحت اصلا في المؤتمرين المذكورين سالفا) ، وذلك عن طريق استخدام اتحاد العمال اداة قمع للطبقة العاملة وخاصة في المؤسسات الحكومية . في هذا الصدد حدث قبل شهرين اضراب في مديرية السكك الحديدية حول الساعات الاضافية والاجور فكان ان اعتقلت النقابة بنفسها العمال المضربين ..

هذا الهامش من « الليبرالية » الاقتصادية اذا كان بديهيا أن يتطلب ، من زاوية مصالح القوى الاجتماعية المستفيدة منه نفسها ، هامشا مقابلا من « الليبرالية » السياسية يضمن استقرار التشكيلة السياسية الذي سيخدم بدوره اتجاهات الحياة الاقتصادية ، فان الوضع السياسي العراقي يجعل من تحقيق هذا التطابق امرا متعذرا بالفعل . ذلك أن الحركة التقدمية والجماهيرية ، رغم كل الضربات التي وجهت اليها منذ أوائل الستينات ، بقيت محتفظة بجذور واسعة . بحيث أن توفر اي هامش من الحرية السياسية مهما كان ضيقا ونسبيا سيخدم لا محالة هذه الحركة واستقلالها دون تذييل للحكم . بالاضافة الى أن توفر مثل هذا الهامش سيؤدي بالتالي الى ارتباط ممكن لاتفاقية ١١ اذار بحل ديمقراطي واسع . وهو الامر الذي تنصب معظم جهود الحكم العراقي نحو مدافعته بكل قوة وحزم .

من هنا فان تجدد حملة الاعتقالات مؤخرا وتصاعدها في صفوف الشيوعيين والقوى الوطنية هو تأكيد جديد على استحالة نجاح اي مشروع « ليبرالي » ، مهما كان شكليا (ولنذكر هنا الصعوبات التي تعترض قيام مجلس وطني حتى بالتعيين) باستطاعته ضبط واحتواء حركة الجماهير السياسية . وهو ايضا تاكيد جديد على حتمية اعتماد القمع من جانب الحكم نهجا رئيسيا لتحقيق اغراضه . ومن الواضح بالمقابل ان اي «انفراج» اقتصادي ، مهما كان واسعا ، يصيب بفتات الموائد قوى اجتماعية ملفوظة تنتسب الى الماضي ، لن يكون بمقدوره ان يمد بعمر حكم البعث القمعي القائم في العراق الى الابد .

المغرب

أضواء على أحداث أولاد خليفة بالمغرب

منذ العهود الاولى للاستعمار الغير المباشر (الاستقلال الشكلي) ، وخصوصا بعد الانقلاب الرجعي الذي تزعمه الحسن الثاني سنه ١٩٦٠ ، وقد كان انذاك لا يزال وليا للعهد ، منذ هذا التاريخ — بات واضحا الاتجاه الرجعي واللاشعبي الذي اختاره الحكم ، والذي عمل على توطيده وتثبيته ولا يزال حتى اليوم — .

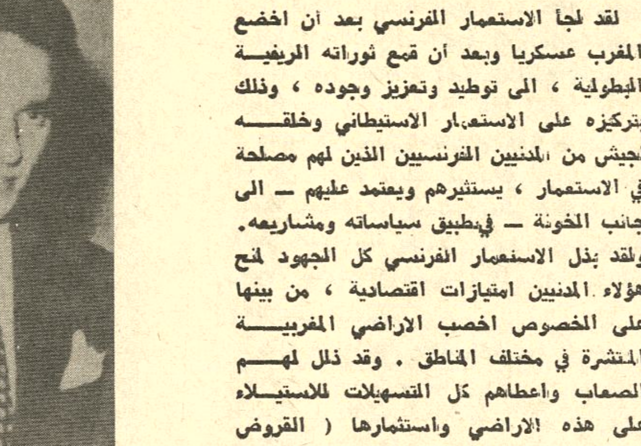
منذ سنة ١٩٦٠ جد الحكم في ربط مصيره بمصير الامبريالية والاستعمار ، وبذلك مدد اجل بقاء الجيش الفرنسي المستعمر في البلاد ، وهذا في الوقت الذي كانت فيه الثورة الجزائرية تستهدف لاخبث المناورات الرجعية والامبريالية ! كما ترك المجال مفتوحا للامبريالية الاميركية تتصرف كما تشاء ، وتركز نفوذها ووجودها الثقافي والاقتصادي والعسكري (ثلاث قواعد عسكرية) — وتتخذ من المغرب قاعدة رجعية تنطلق منها الثورة المضادة وقوى الشر والعدوان لتتصدى لحركات التحرر داخل المغرب وخارجه .

ومنذ ذلك العهد كذلك عمل الحكم الرجعي ، الذي يعد امتدادا للحكم الفرنسي في البلاد ، على اتباع السياسة المرسومة من طرف هذا الاستعمار وعلى توسيع طبقته الاجتماعية : طبقة المعمرين الجدد وكبار ملاك الاراضي والسماسرة المرتبطين بالامبريالية . فعدل بذلك عن تطبيق التصميم الخماسي (٦٠ — ٦٤) الذي رسمه بعض الوطنيين ، وتراجع عما قرر فيه من توزيع بعض الاراضي التي كانت في يد الاستعمار على الفلاحين ، مستحوذا عليها بنفسه ، ومعمقا بذلك التناقضات الطبقية في البادية . ولم يكتف الحكم بالاستيلاء على اراضي المعمرين الاجانب فحسب ، بل تطاولت يده الى اخصب اراضي الفلاحين الذين ازاحهم عن اراضيهم بشتى الوسائل الصريحة منها والملتوية واخذ مكانهم — وما سياسة السدود ، ومكاتب الاستثمارات والقروض الفلاحية الا ادارات خلقت لهذا الغرض ، يديرها جيش من البيروقراطيين الساهرين مباشرة على مصالح الطبقة الحاكمة .

انتفاضات فلاحية

ومنذ السنين الاولى كذلك ، شهد الحكم ولا يزال — كنتيجة حتمية لسياسته الرامية الى القضاء على الملكيات الصغيرة والمتوسطة وتشريد الفلاحين — عدة انتفاضات فلاحية في مختلف المناطق المغربية ، كانت تتسم في غالبيتها بالعنف والصدام المباشر . وكان الحكم دائما يواجه هذه الانتفاضات بالقمع والتعسف : اولا ، منكلا ببعض الفلاحين ممن يسميهم « بالمحركين او المشاغبين » ، املا من وراء ذلك اعطاء المثال بالقمع والبطش لمن تسول له نفسه « المس بحرمة الدولة » ، وبالتالي اخماد كل حركة . وثانيا ، موزعا بعض الاراضي التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، اما لصغر حجمها واما لرداءتها على الفلاحين ، املا من وراء ذلك ان يلهيهم ويخفف من سخطهم وغضبهم .

ولقد شهدت سنة ١٩٧٠ موجة عارمة من انتفاضات الفلاحين ، وفي مختلف المناطق ، نذكر منها على الخصوص : انتفاضة سطات بناحية الدار البيضاء ، وانتفاضة اولاد خليفة بالغرب والتي سنتناولها بشيء اكثر من التحليل :



لقد لجأ الاستعمار الفرنسي بعد أن اخضع المغرب عسكريا وبعد أن قمع ثوراته الريفية البطولية ، الى توطيد وتعزيز وجوده ، وذلك بتركيزه على الاستعمار الاستيطاني وخلقه لجيش من المدنيين الفرنسيين الذين لهم مصلحة في الاستعمار ، يستثيرهم ويعتمد عليهم — الى جانب الخونة — في تطبيق سياساته ومشاريعه . ولقد بذل الاستعمار الفرنسي كل الجهود لمنح هؤلاء المدنيين امتيازات اقتصادية ، من بينها على الخصوص اخصب الاراضي المغربية المنتشرة في مختلف المناطق . وقد ذلل لهم الصعاب واعطاهم كل التسهيلات للاستيلاء على هذه الاراضي واستثمارها (القروض المختلفة والمسهلة — قمع الفلاحين .. الخ ..) — ومن بين المناطق المغربية المخصبة التي استولى على اراضيها المعمرون الاجانب بشكل نظيع : منطقة الغرب . ولقد كان منتظرا بعد الاستقلال الشكلي أن تعود هذه الاراضي المغتصبة الى أصحابها الشرعيين ، غير ان ذلك لم يتم للاسباب التي ذكرنا بعضها سابقا .

فما هي طبيعة احداث اولاد خليفة اذن ؟ وما هي الاسباب التي فجرتها؟ وما هي التطورات التي حدثت بعد ذلك ؟...

ان للارض التي سالت فوقها دماء الفلاحين في اولاد خليفة ، قصة طويلة سنحاول اختصارها ملقين الاضواء خاصة على الجوانب الغامضة التي بقيت مجهولة حتى اليوم لاحجام الصحف عن تناولها .

تقع الارض المتنازع عليها شمال غرب سوق الثلاثاء الغرب ، وما بين عين فلفل و « سيدي » محمد لحمر (ناحية القنيطرة) . ولقد كانت هذه الارض الخصبة الكبيرة المجففة ، التي تبلغ ازيد من (٣٥٠٠) هكتار ، موضوعة ايام الحماية الفرنسية تحت تصرف معمر فرنسي يدعى مونزياس — ولقد كان فلاحو المنطقة ، وهم أزيد من (٦٠٠٠)شخص (احد عشر جماعة) دائما وابدا يطالبون باسترجاع اراضيهم المغتصبة منهم ، فيجابون باللامبالاة والمماطل وغيرها من اساليب الادارة المعروفة . الى أن استطاع الحكم أن يستدرجهم الى لعبة توحي لهم بأن الاراضي ليست ملكا لهم ، ودفعهم بذلك الى تقبل الامر الواقع ! فلقد تكالب على الارض هذه بعض الاقطاعيين الجدد المشهورين بجشعهم وتواطئهم مع الحكم ، امثال الخليفة جلول النجاعي والشعبي والامير عبد الله اخو الملك وثاني ملاك كبير — بعد الحسن الثاني — من حيث الثروة وسعة الممتلكات . فاصبحت الارض تستغل من هؤلاء الطغاة ، الى جانب قسم صغير منها يستغله فلاحو اولاد خليفة مقابل (٦٠) درهما للهكتار . ولقد فكر الثالوث الاقطاعي الظالم ان يزيح الفلاحين . ويستولي بمفرده على الاراضي يستغلها ويستغل الفلاحين معها . فدبر الخليفة جلول النجاعي (ابن عم احمد منصور النجاعي النائب) حيلة تقدم بها الى الفلاحين واخبرهم بان الارض ستباع عما قريب . فجمع المحظوظون من الفلاحين ازيد من خمسة ملايين فرنك دفعوها كقدر اول يضمنون به شراء نصيب من الارض .

ومضت ثلاث سنوات دون أن تعرض الارض في سوق المزاد ، انتفع خلالها الاقطاعيون



الامير عبد الله
استيلاء على اراضي الفلاحين

بترويج الخمسة ملايين ومما درته عليهم من أرباح . وبعد هذه الفترة ظهر الاقطاعي جلول من جديد ليعلن للفلاحين أن الارض ستباع وسيشتريها الامير عبد الله بمفرده ! . فاشتد حنق الفلاحين وغضبهم ، وفكروا قبل شيء في استرجاع الخمس ملايين التي تكاد أن تضيع منهم . وشكلوا بعد ذلك وفدا كبيرا توجهوا به الى الديوان الملكي يطلبون العدالة لقضيتهم ! وتكلفوا اكثر من ٢٥٠ الف فرنك للجماعة في دفع شكاياهم الى المحاكم واستنهاض المحامين ! ولكن النتيجة ، وقد كانت معروفة بالطبع ، باءت بالفشل !. ورأى الفلاحون انفسهم بعد ايام وقد منعوا حتى من كراء الارض ، الحق الاخير الذي كانوا يتمتعون به .

هنا بالضبط ، وبعد أن بلغ السكين العظم ، بدأت حركة الفلاحين بالاستيلاء على خمسين بقرة هولندية يملكها الاقطاعي جلول النجاعي مقابل الدراهم التي دفعوها . وفي هذا الوقت بالذات بدأت تحركات الجيوش والقوات الاحتياطية التي أرسلها القائد « البوركشي » اتجاه المنطقة ، غير انها لم تستطع ان توقف الحركة . وبعد ايام ، عندما تولى قيادة الحكم بسوق الاربعاء القائد بنونة ارسل جيوشا مسلحة لاطلاق الرصاص على الفلاحين يوم ٢٨—١١—١٩٧٠ ، عندما كان الفلاحون يحاولون ايقاف جرارات الامير عبد الله من شق الارض التي كانت بالامس بين ايديهم . ولقد قتل الجيش الوحشي رميا بالرصاص ازيد من اثني عشرة فلاحا اثناء الصدام المباشر الذي استعمل فيه الفلاحون العصي والحجارة دفاعا عن أرضهم وانفسهم . ولقد عثر بعد ذلك على جثث منتشرة هنا وهناك ، بعد ان كان يعتقد اهلها أن اصحابها رهن الاعتقال ، نظرا لحملة الارهاب التي شنها الحكم الفاشستي الرجعي والتي اعتقل فيها ازيد من مائة فلاح ، بعد أن اخرجهم من بيوتهم وساقهم الى سجون سوق الاربعاء والقنيطرة .

ولقد كانت العائلات الفلاحية تحتفظ بجرحاها وتخفيها عن اعين القمع والشر حتى لا تعتقلها بدورها . ولقد مات العديد من الفلاحين متاثرين بجراحهم الخطيرة نظرا لانعدام العلاج .

ولقد باتت المنطقة مطوقة بالجيوش عدة ايام حتى لا يتسرب اليها احد من المناطق المجاورة وحتى لا يعم السخط باقي الفلاحين ويتازم الوضع . وبدل أن يجابه الحكم المشكلة ويفكر جديا في انصاف الفلاحين ، الشيء الذي يتنافى ومصالحه الطبقية طبعا ، واجه الحكم الاستبدادي الفلاحين كعادته بالقمع والاعتقالات المستمرة والتهديدات ، حيث ذهب العميل الاستعماري الفرنسي والاميركي السفاح اوفقير الى عين المكان يستعرض عضلاته ، ويقول للفلاحين انه قادر على أن يقضي عليهم في بضع دقائق ان هم فكروا في الصمود ولم يستسلموا . ولا زال الفلاحون المعتقلون ، بعد أن عذبوا في مخافر الشرطة ، ينتظرون مصيرهم وصدور الاحكام في حقهم . هذا في الوقت الذي يتمتع فيه الخونة الاقطاعيون (جلول والشعبي وعبد الله) بكامل حرياتهم وبحماية السلطة الرجعية لهم .

وتجدر الاشارة الى أن ١٦٠٠ هكتار من الاراضي المتنازع عليها قد تم زرعها بالشمندر من طرف الامير عبد الله . ولقد تحرك الفلاحون انفسهم شعورا منهم بوحدة مصيرهم ، ونظموا حملة واسعة فيما بينهم لمساعدة اسر ضحاياهم ، جمعوا خلالها ٢٥ درهما وعبرتين من القمح لكل خيمة ، فعبروا بذلك عن تلاحمهم وتضامنهم وصمودهم في وجه الحكم الرجعي عدو الشعب .

وبعد هذا القمع الوحشي ، وتوجيه الرصاص الى صدور الفلاحين ، دخل الحكم الرجعي — كعادته — في حلقة عملياته الثانية التي تتمثل في توزيع فتات بعض الارض على الفلاحين ، عمليات ما يمكن أن نسميه « ذر الغبار في العيون » . وفي هذا المضمار تشكلت لجنة مكونة من الدرك الملكي ، ومن بعض موظفي عمالة القنيطرة ، ومن قيادة وخلفاء المنطقة ، ومن موظفي مكتب الاستثمارات الفلاحية (او. ام. ف. ا.) وتوجهت الى المنطقة اخيرا لاحصاء الفلاحين وتسجيلهم ابتداء من علال التازي الى محمد لحمر . ولقد باشرت هذه اللجنة كذلك عبر مساحات الاراضي التي يملكها المعمرون الاجانب امثال مونزياس وبورون ، والتي يملكها المعمرون المغاربة امثال جلول النجاعي والامير عبد الله وعبد اللطيف بن عبد الجليل الذي يملك ازيد من ٤٥٠٠ هكتار اكتراها من الشركة المغربية للفلاحة (كوماكتري) التي اكترتها بدورها عن الشركة المغربية .

ولقد بلغنا من مصادر مطلعة ان هذه الاراضي ستسترجعها الدولة ، وستحتفظ لنفسها باجودها واوسعها . وستوزع على الفلاحين بعض الاراضي الرديئة المؤلفة من اراضي المرجى المهددة بسطو المياه عليها . ومن هي الدولة يا ترى ان لم تكن الحسن الثاني واخوه عبد الله وغيرهم من الاقطاعيين الكبار وكبار الضباط والبيروقراطيين ؟!)

ان الحكومة الرجعية جادة في تطبيق سياستها الرامية الى توسيع قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية على حساب الجماهير الفلاحية ، وهي لا تتراجع كما اتضح لنا حتى عن استعمال ابشع الوسائل لتحقيق ذلك .

ان النتيجة الحتمية لهذه السياسة هي مقاومة الفلاحين لها حيث ستشهد الشهور والسنوات المقبلة انتفاضات عفوية اشد واعنف ، وهي كذلك تفقير وتشريد الاف الفلاحين وتحويلهم في احسن الاحوال الى عمال زراعيين مستغلين مباشرة من طرف الاقطاع الجديد ، وفي اسوئها الى جيوش من العاطلين واشباه البروليتاريا ، ودفعهم بالضرورة الى النزوح نحو المدن الكبرى وتوسيع مدن القصدير .

اريتريا

حول مشروع المؤتمر الوطني للثورة الاريترية

تنشر « الحرية » فيما يلي بعض ما جاء في بيان القيادة العامة لجيش التحرير الارتري بالميدان حول مشروع المؤتمر الوطني الذي قدمه عثمان صالح سبي وطه محمد نور :

في سلسلة الصراعات التي اخذت تنتاب الثورة المضاده مؤخرا مؤكده بذلك مرحلة الاحتضار التي تعيشها اصدر عثمان صالح سبي وطه محمد نور مشروع مؤتمر وطني للثورة الارتريه في يوم ٥ — ١٠ — ١٩٧٠ في القاهره ووقعاه نيابة عما يسمى بالامانه العامه لجبهة التحرير الارتريه وهي كما يعلم الجميع هيئه وهميه وغير شرعيه انبثقت عن مؤتمر (عمان) السيء السمعة الذي كان اول عمل خطت به الثورة المضادة في منحدر الانزلاق لتخريب قضية الشعب وثورته ...

ويؤكد البيان على ان ميلاد جبهة التحرير كان عفويا وقد ادى عدم الوضوح الفكري والسياسي لقيادتها الى تعرض تجربتهما التنظيمية الى سلسلة من عمليات التغيير العديدة ، التي كانت تتم دون دراسة او تقييم تحت شعار التطوير والتي تؤكدها اللوائح التنظيمية العديدة المعقدة والمتناقضة التي صدرت طيلة السنوات الماضية والى محاولات تطبيق صيغ تنظيمية منقولة حرفيا عن تجارب ثورية تمت في واقع مختلف عن واقع المجتمع الارتري، وليس ببعيد عن الاذهان تجربة المناطق العسكرية التي اسهم كل من ادريس محمد ادم وعثمان صالح سبي وادريس قلايدوس في نقلها عن التجربة الجزائرية وتطبيقها في ارتريا حيث فشلت فشلا ذريعا كما هو معلوم لدى الجميع .

ان هذه التجريبية والانتقائية في العمل التنظيمي تعكس حقيقة ازمة التفكير السياسي لقيادة الجبهة وهو ما يحاول مقدما المشروع عدم الافصاح عنه وابداله ، بنتائجه . ان ازمة الجبهة هي افتقارها الى دليل عمل سياسي واضح يستلهم مصالح الجماهير وان الازمة التنظيمية ليست سوى انعكاس لهذه الحقيقة .

اذن لماذا يصر مقدما المشروع عثمان صالح سبي وطه محمد نور على ان ازمة الجبهة هي مسالة تنظيمية لا غير .

ان مقدمي المشروع يحاولان جهدهما لوي عنق الحقيقة وذلك حتى يتسنى لهما الوصول الى مراميهما . فكل الذين عاصروا تجربة جبهة التحرير الارترية يعلمون كل العلم ما حدث في الاعوام المذكورة في هذه الفترة .

ففي عام ١٩٦٢ حضر عثمان صالح سبي باعتباره عضوا في المجلس الاعلى لمعالجة الصراعات والتكتلات التي حدثت بين المقاتلين والتي تسبب عنها غياب العمل السياسي في اوساطهم وكان اسلوب الترضية والمصالحات هو ما طبقه لمعالجة الموقف . ان ذلك لم يكن مؤتمرا على الاطلاق بل كان مجرد اجتماع لتكريس شرعية مراكز النفوذ القبلي والاقليمي وتقنين اسلوب المجاملات على حساب العمل الثوري . وما حدث عام ١٩٦٥ كان اجتماعا بين اعضاء المجلس الاعلى ادريس محمد ادم وعثمان صالح سبي وادريس قلايدوس عقدوه لمعالجة ازمة مماثلة ترجع ايضا الى غياب العمل السياسي في اوساط الجماهير والمقاتلين فقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع الذي لم يكن مؤتمرا باي حال من الاحوال على تطبيق نظام المناطق العسكرية ، ويذكر الذين عاصروا تلك الفترة الخلافات التي نشبت بين اعضاء المجلس الاعلى والتي تركزت في حرص كل منهم على تعيين من يمت اليه بصلة القرابة او الارتباط الاقليمي في المراكز القيادية . ومع تطور الثورة عسكريا وغياب العمل السياسي تطورت الخلافات داخل المجلس الاعلى ، وفي محاولة منه للابقاء على تماسكه عقد المجلس الاعلى اجتماعا في دمشق فعين عناصر جديدة كاعضاء فيه .. اما مؤتمر عنسبا العسكري في عام ١٩٦٨ فكان تتويجا لمحاولات استقطاب الخلفيات العسكرية التي فجرها وعمل على تصعيدها الصراع الذي تبلور واصبح مكشوفا بين عناصر المجلس الاعلى تكريسا لانقسام المقاتلين في ارض المعركة .

ولمواجهة الموقف المتردي والذي كان واضحا فيه عجز الاجهزة السياسية عن العمل لتجاوزه وذلك لدورها ومسؤولياتها الاساسية في الازمة ، وسلبية وعدم مقدرة الجماهير على التحرك للحفاظ على مصالحها ، كان لا بد ان تتحرك العناصر الواعية في الجيش باعتباره اكثر مجالات العمل الثوري حساسية ومقدرة على التاثير دون غيره في محاولة لتصحيح مسيرة الثورة . وبالفعل نجح التحرك وانعقد مؤتمر « ادوبحا » التاريخي للعسكريين الذي حضره ممثلون عن كل قطاعات المقاتلين في اغسطس ١٩٦٩ واعلنت قراراته الثورية التي انصبت على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية وتهيئة الظروف لذلك ، وعلى العمل لعقد أول مؤتمر وطني للجبهة لارساء خط سياسي يكفل للثورة الانتصار وقد قابلت الجماهير الارترية هذه القرارات التي كانت تجسد امالها وتطلعاتها بتاييد مطلق ، وكان بهذا منعطفا تاريخيا في مسيرة الثورة واستهلالا مبشرا لمرحلة اكثر فعالية ونضوجا من الناحية السياسية .

قوات التحرير الشعبية !

بيد أن عناصر المجلس الاعلى المتناحرة ومراكز النفوذ القبلي والطائفي والطامعين شعروا بالخطر الداهم على مصالحهم فاخذوا في التحرك لتصفية قرارات مؤتمر ادوبحا ، فكان مؤتمر عمان السيء السمعة الذي نظمه عثمان صالح سبي بقصد اجهاض انجازات مؤتمر ادوبحا ثم شروعه ايضا في اثارة التناقضات القبلية والاقليمية والطائفية ونجاحه عن طريق تسخير امكانيات الجبهة في تجميع بعض السذج ومن تشبع تفكيرهم بالروح العشائري والطائفي وقيامه بترحيلهم الى عدن معلنا بذلك ميلاد الجناح العسكري للثورة المضادة ، وهو ما اطلق عليه قوات التحرير الشعبية .

وكان طبيعيا في سياق غياب التفكير السياسي الثوري عن تجربة الجبهة وجو الصراعات غير الموضوعية الذي فجرته قيادة الجبهة السياسية الا تتحقق الوحدة الوطنية في شكلها المنشود طيلة الفترة التي سبقت مؤتمر « ادوبحا » التاريخي للعسكريين في اغسطس عام ١٩٦٩ . وكما اوضحنا سابقا فقد كان هذا المؤتمر اول محاولة جادة لتهيئة الظروف لتحقيق الوحدة الوطنية عن طريق العمل السياسي الثوري ولكن الثورة المضادة بقيادة عثمان صالح سبي وتوابعه حاولت دون جدوى تصفية انجازات المؤتمر وبالتالي اجهاض فرص تحقيق الوحدة الوطنية ، فكان مؤتمر « عمان » والمؤتمرات الاخرى التي عقدتها بهدف الحفاظ على مصالحها الخاصة وضرب الثورة .

وعليه فان مقدمي المشروع حينما يتوصلان الى ان الوحدة الوطنية لم تتحقق من خلال الخلط بين الاشياء وطمس معالم الحقيقة على النحو الذي بيناه يحاولان تحميل الثورة اخطاء سلوكهما المنحرف والقاء تبعات ذلك على الاخرين .

واذا سلمنا جدلا بالنتيجة القاضية بان الوحدة الوطنية المنشودة لم تتحقق رغم دور مقدمي المشروع في ذلك قبل انعقاد مؤتمر ادوبحا وبعده فلنكتشف ما يقدمانه من فكر حول هذه القضية الهامة .

ففي الفقرتين الثالثة والرابعة من المقدمة يرد حديث غير موضوعي وهذر عاطفي عن بديهيات متعلقة بمحاسن الوحدة ومساويء الفرقة وهي امور لم يعد التوصل اليها تفكيرا مسبقا او اكتشافا يوقف شعر الراس !!

ان مقدمي المشروع يغفلان عن عمد ذكر المعوقات الحقيقية التي حالت دون تحقيق الوحدة الوطنية وهي في الاساس غياب الفكر السياسي الموجه من التجربة ، وعدم معرفة جذور التناقضات الثانوية الشكلية التي يزخر بها مجتمعنا وكيفية التحكم فيها حتى لا تطغى على التناقض الرئيسي المرحلي ، وفشل القيادة السياسية في تقديم كفاح شعبنا على انه نضال تحرري معاد للامبريالية العالمية وعلى راسها الولايات المتحدة الامبريكية. وبدلا عن ذلك يستعرض مقدما البرنامج في وقار مصطنع اسهامهما المبكر في دعم الثورة وتصعيدها طيلة السنوات العشرة الماضية ويتهمان على حد تعبيرهما بعض العناصر الطامحة التي لا تقدر المسؤولية والتي تنظر الى الامور من زاوية مصالحها الخاصة بانها تريد أن تدفع الامور الى نهاية سيئة — الى اقتتال الارتريين على اساس تجمعاتهم القبلية والدينية والاقليمية .

الثورة والجندية

وهنا نقول ان الارتباط بالثورة يختلف تماما عن الانخراط في سلك الجندية حيث يكون للاسبقية التاريخية في الانخراط اعتبار في الترقية . ان ثورية الفرد تعتمد على عطائه في كل لحظة ومكانه في اتجاه دعم الثورة وتطويرها اذ انه لا يمكن الرهان في الثورة الا على الماضي . وبما أن اسهام مقدمي المشروع وقيادتهما للثورة المضادة امر معروف لدى الجميع ، فان التبجح بالتاريخ السابق وقلب الامور راسا على عقب لن يجدي فتيلا امام محكمة التاريخ .

اما عن الاتهام الذي يوجهانه للعناصر الطامحة فقد كان حريا بهما أن يتريثا قبل صياغته . فالكل يعلم من هو الذي اثار التكتلات القبلية والدينية والاقليمية ومن هو الذي قام بنقل السذج والمشبوهين الى عدن ليخلق بهم ثقلا عسكريا خاصا به ومن هو الذي يدفع الامور الى نهايتها السيئة — اقتتال الارتريين ..

ومضى البيان :

ان هذه المهزلة الرديئة والتي اطلق عليها جورا اسم « مشروع مؤتمر وطني للثورة الارترية » مرفوضة جملة وتفصيلا للاسباب التي اوردناها ونود ان نؤكد لكم الحقائق التالية التي نشرناها في مطبوعاتنا في وقت سابق :

١ — ان المؤتمر الوطني وسيلة وليس غاية . وسيلة لتحقيق الاتي :

أ — وضع دليل نظري للثورة :

ان وضع دليل نظري للثورة يحدد اهدافها ووسائل عملها واعداء الثورة في رؤية معسكر العدو بكافة اطرافه وتحالفاته معناه قصور أو غموض في مستوى التعبئة الثورية التي يجب أن تقوم بها لنكون بمستوى التصدي لمثل هذا العدو وتحقيق التفوق والانتصار عليه . ان طبيعة العدو هي التي تحدد طبيعة المواجهة. وعليه فان وضع الرؤية والتقييم السليم لامكاناته وتحالفاته ونقاط الضعف كل ذلك وغيره يمكن أن يجنبنا معارك « دون كيشوتية » تستنفذ طاقاتنا دون أن يكون لذلك تاثير على العدو . كذلك فان تحديد قوى الثورة الارترية والتي لها المصلحة في استمرار الثورة وانتصارها الى جانب تحديد حلفاء المرحلة الحالية من النضال التحرري بالاضافة الى اصدقاء الثورة في الخارج الذين يمثلون ثقلا سياسيا وبعدا استراتيجيا للثورة الارترية . ان كل ذلك من شانه ان يؤدي الى تبلور الصورة ووضوح الرؤية وبالتالي تحديد المدى الزمني والمكاني للمعركة وطبيعة القتال فيها. وبعبارة اخرى فان مثل هذه الرؤية تحدد اهمية النظرية الثورية والفكر السياسي الثوري الذي يستطيع ان يعبيء كل قوى الثورة ووضعها في المعركة ويحدد ايضا طبيعة التنظيم السياسي الثوري والذي يكون قادرا على تفجير الطاقات الثورية وتعميق المفاهيم الثورية في اوساط الجماهير .

وعليه فان من مهام المؤتمر الوطني كذلك :

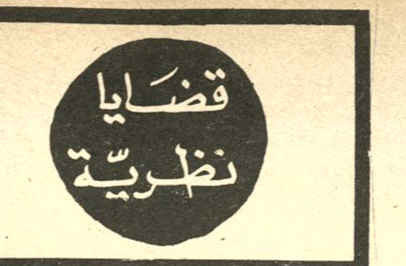
ب — خلق تنظيم ثوري رائد :

لقد اصبح واضحا ان تنظيم « جبهة التحرير الارترية » تعرض الى هزات ونكسات بات معها امر استمراره ليس مستحيلا فحسب بل اصبح عامل تعويق لمسيرة الثورة . لهذا فان من واجبات المؤتمر الوطني خلق التنظيم السياسي الثوري القادر على قيادة قوى الثورة في المعركة بتصميم العدو على الدفاع عن وجوده ومصالحه.

ج — ارساء وتأكيد مبدأ الديمقراطية الثورية

وذلك باعتبار المؤتمر الوسيلة الصحيحة لتاكيد شرعية الاجهزة القيادية كما انه الاطار الذي يمكن ان يسمح بافراز القيادات الثورية الحقيقية في نفس الوقت باسلوب الوصاية والتسلط . ان مبدأ الديمقراطية الثورية هو في حد ذاته هدف من اهداف اي شعب يناضل من اجل الحرية . وهذا لا يعني رفضنا للقهر والتسلط الاستعماري فحسب بل ولاي محاولة للتسلط الفوقي او حرمان الجماهير من ممارسة حقها الطبيعي والمشروع في ابداء رايها في ما يتعلق بمصيرها . وهنا نود ان نشير الى اننا لا نقصد بشرعية القيادات الاسلوب (البرلماني) في المفهوم البرجوازي الاستعماري والمراسيم الفوقية ، بل هي الاختيار الثوري وحده . اننا لم نستمد شرعية ثورتنا الا من جماهيرنا .

ولهذا فان شرعية القيادات لا تتم الا بقبول تلك الجماهير لها في جو ديمقراطي ثوري وتتاح فيه الفرصة لكل مناضل حسب عطائه والتحامه مع الثورة ليتحمل المسؤولية .



في الذكرى المئوية لقيامها

مقال لينين : دروس عامية باريس

تساهم « الحرية » في احياء الذكرى المئوية لانتفاضة البروليتاريا الفرنسية عام ١٨٧١ — « عامية » باريس — بنص للينين من دروس العامية. والنص (انظره في المؤلفات الكاملة ، ج ١٣) تسجيل لخطاب القاه لينين — باسم حزب العمال الاشتراكي — الديمقراطي الروسي — في مهرجان اممي اقيم في جنيف في ١٨ اذار ١٩٠٨ احياء لثلاث مناسبات بروليتارية : الذكرى الخامسة والعشرون على وفاة كارل ماركس ، وذكرى مرور ستين عاما على ثورة اذار ١٨٤٨ ، وذكرى عاميه باريس .

بعد الانقلاب الذي اجهز على ثورة ١٨٤٨، وقعت فرنسا تحت نير الحكم النابليوني لمدة ثمانية عشر سنة . وهو نظام حكم جر على البلد الانهيار الاقتصادي والمذلة الوطنية . بانتفاضتها ضد النظام القديم ، كانت البروليتاريا تنفذ مهمتين (الاولى وطنية والثانية ذات طابع طبقي) : تحرير فرنسا من الغزو الالماني وتحرير العمل الاشتراكي من الرأسمالية.

وبما ان البرجوازية شكلت « حكومة دفاع وطني » ، فقد اضطرت البروليتاريا الى النضال تحت قيادتها من اجل تحقيق التحرر الوطني . والحقيقة ان هذه الحكومة كانت حكومة « خيانة وطنية » اعتبرت ان واجبها هو الصراع ضد البروليتاريا الباريسية . لكن الاوهام الوطنية حجبت رؤية هذا الامر عن اعين البروليتاريا . وتعود الفكرة الوطنية الى ايام الثورة الكبرى في القرن الثامن عشر (ثورة ١٧٨٩) ، وكانت تستحوذ على اذهان اشتراكيي « العامية ». فبلانكي مثلا — وهو مناضل ثوري وداعية حماسي للاشتراكية — لم يجد لصحيفته عنوانا افضل من الصرخة البرجوازية : « الوطن في خطر ! » .

ويكمن الخطأ المميت الذي ارتكبه الاشتراكيون الفرنسيون في كونهم ارادوا الاضطلاع بمهمتين متناقضتين : الوطنية والاشتراكية . في بيان الاممية (الاولى) ، الصادر في ايلول ١٨٧٠، حذر ماركس البروليتاريا الفرنسية من مغبة الانجرار وراء فكرة وطنية زائفة . وقال ان تغييرات عميقة قد حدثت منذ الثورة الكبرى ، مؤدية الى تزايد حدة التناقضات الطبقية . ابان الثورة الكبرى ، كان النضال ضد الرجعية الاوروبية مجتمعة يوحد صفوف الامة الثورية باسرها . اما في عام ١٨٧٠ ، فما عاد بمكنة البروليتاريا ان تدمج مصالحها بمصالح الطبقات الاخرى المعادية لها . وانتهى ماركس قائلا : لتتحمل البرجوازية المسؤولية عن المذلة الوطنية — ان مهمة البروليتاريا هي النضال من اجل التحرير الاشتراكي للعمل من تحت نير البرجوازية .

وبالتاكيد ، لم يمض زمن طويل قبل ان تنكشف الطبيعة الفعلية لـ « الوطنية » البرجوازية . فوقعت حكومة « فرساي » صلحا مخزيا مع البروسيين ، وانصرفت لمهمتها العاجلة : شن هجوم يستهدف نزع السلاح من يد البروليتاريا الباريسية. فكان رد البروليتاريا هو اعلان « العامية » والحرب الاهلية .

وعلى الرغم من توزع البروليتاريا الاشتراكية الى عدد من الشيع والاجنحة ، فقد كانت « العامية » مثالا رائعا على الاجماع الذي تمكنت البروليتاريا بواسطته من تنفيذ المهام الديمقراطية التي اكتفت البرجوازية بمجرد المناداة بها . بدون تشريعات معقدة ، باشرت البروليتاريا بعد تسلمها الحكم الى اضفاء الصفة الديمقراطية على النظام الاجتماعي. فحلت البرقراطية واعتمدت مبدأ الانتخاب في من الوظائف الحكومية .

غير ان خطاين اثنين افسدا ثمار هذا الانتصار الرائع . فقد توقفت البروليتاريا في منتصف الطريق : فبدلا من ان « تصادر املاك اللصوص » ، ضللت نفسها بالاحلام حول امكان تحقيق عدل اسمى في بلد توحده مهمة وطنية واحدة . فاحجمت عن الاستيلاء على المصارف مثلا ، وكانت النظريات البرودونية حول « التبادل العادل » ، وما شابه ، لا تزال طاغية على فكر الاشتراكيين . واما الخطا الثاني ، فيتمثل باللين البالغ الذي ابدته البروليتاريا تجاه اعدائها . فبدلا من أن تحطمهم ، عمدت الى بذل ضغط معنوي عليهم، واستخفت باهمية العمليات العسكرية المباشرة في الحرب الاهلية. وبدلا من أن تبادر بشن هجوم كاسح ضد « فرساي » يسمح بتكريس انتصارها في باريس ، ترددت فمنحت بذلك حكومة «فرساي» الفرصة الكافية لكي تستجمع قواها السوداء وتمهد لمجزرة ايار الدامية .

ورغم كل اخطائها ، تبقى « عامية » باريس المثال الرائع على حركة بروليتارية عظيمة من حركات القرن التاسع عشر . وقد اولى ماركس قيمة بالغة لدلالتها التاريخية . ولو أن العمال ارتضوا تسليم اسلحتهم بدون معركة ، خلال الحملة الخيانية التي شنتها عصابة «فرساي» لتجريد البروليتاريا الباريسية من سلاحها ، لكان انهيار المعنويات الناجم عن لحظة الضعف هذه في الحركة البروليتارية سيشكل خسارة افدح بكثير من الخسائر التي منيت بها الطبقة العاملة دفاعا عن اسلحتها . والذي يعوض على تضحيات « العامية » — وهي تضحيات ضخمة — هو الدروس التي قدمتها لنضال البروليتاريا بمجمله : فقد هزت الحركة الاشتراكية في طول اوروبا وعرضها ، واثبتت جبروت الحرب الاهلية ، وبددت الاوهام الوطنية ، ونسفت الايمان الساذج باية جهود قد تبذلها البرجوازية في سبيل تحقيق الاهداف الوطنية المشتركة . بكلمة ، يمكن القول ان « العامية » قد علمت البروليتاريا الاوروبية الطرح الصائب لمهام الثورة الاشتراكية .

وان البروليتاريا لن تنسى الدرس الذي تعلمته . لا بل ستستخدمه كما فعلت في روسيا ابان انتفاضة ديسمبر (١٩٠٥) .

ان الفترة التي سبقت الثورة الروسية (عام ١٩٠٥) ومهدت لها فترة تشبه، ببعض اوجهها، فترة الاستبداد النابليوني في فرنسا . ففي روسيا ايضا جرت الزمرة الاستبدادية البلد الى الخراب الاقتصادي والمذلة الوطنية(١) . وقد تأخر اندلاع الثورة لمدة طويلة لان التطور الاجتماعي لم يكن قد وفر الظروف الملائمة لانبثاق حركة جماهيرية . والواقع ان العمليات المعزولة التي استهدفت ضرب الحكومة في فترة ما قبل الثورة — رغم كل ما نمت عنه من شجاعة واستبسال — كانت تصطدم بلامبالاة جماهيرية . والاشتراكيون — الديمقراطيون (اي الماركسيون) هم وحدهم الذين بذلوا الجهود المضنية والمنتظمة لتثقيف الجماهير بحيث تدرك اهمية الاشكال العليا من النضال — النضال الجماهيري والحرب الاهلية المسلحة .

وقد نجح هؤلاء الاشتراكيون — الديمقراطيون في تبديد اوهام البروليتاريا الفتية حول «الوحدة الوطنية » . وبعد أن تمكنت هذه البروليتاريا من انتزاع بيان ١٧ اكتوبر من القيصر (٢) نتيجة عملها المباشر ، راحت تمهد بداب للمرحلة المحتمة التالية من الثورة — مرحلة الانتفاضة المسلحة. فما أن تحررت البروليتاريا من اوهام « الوحدة الوطنية » ، حتى وجهت كل قواها الطبقية نحو بناء منظماتها الجماهيرية ، وعلى راسها مجالس مندوبي العمال والجنود (السوفيات) . ورغم جميع الفوارق في الاهداف والمهام بين الثورة الروسية والثورة الفرنسية عام ١٨٧١ ، فقد اضطرت البروليتاريا الروسية الى اعتماد وسيلة النضال ذاتها التي كانت « عامية » باريس اول من ابتكرها — الحرب الاهلية .

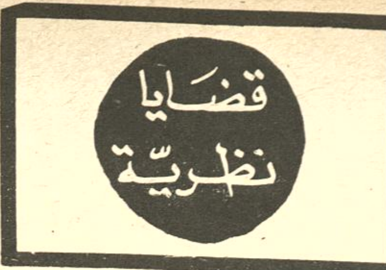
ولان البروليتاريا الروسية تتذكر دروس « العامية » جيدا، فقد ادركت انه لا يجوز للبروليتاريا ان تتجاهل وسيلة النضال السلمية — لانها تخدم مصالحها اليومية العادية ، ولانها وسيلة ضرورية خلال فترات التمهيد للثورة . ولكن ، لا يجوز للبروليتاريا ان تنسى ابدا ان الصراع الطبقي يكتسب ، في ظروف معينة ، شكل الكفاح المسلح والحرب الاهلية . وهذا ما بينته لاول مرة البروليتاريا الفرنسية خلال « عامية » باريس . وهو الذي اكدته البروليتاريا الروسية خلال انتفاضة ديسمبر (١٩٠٥) .

لقد قمعت كلا هاتين الانتفاضتين الرائعتين من انتفاضات الطبقة العاملة . ولكن ، ستقوم انتفاضة جديدة تعجز ازاءها القوى المعادية للبروليتاريا ، وتخرج منها البروليتاريا الاشتراكية وقد حققت النصر الكامل.

---

١ — الاشارة هنا الى هزيمة روسيا العسكرية على يد اليابان عام ١٩٠٤ — ١٩٠٥ .

٢ — الاشارة هنا الى بيان ١٧ اكتوبر ١٩٠٥ الذي وعد فيه القيصر الشعب بالحريات المدنية وبالدستور .



الناصرية من وجهة نظر الجماهير

محمود حسين مناضل مصري نشرت له دار ماسبيرو في باريس كتابا حول «الصراع الطبقي في مصر». والكتاب يتناول ربع القرن الماضي من تاريخ مصر، وفق تعبير المؤلف، «من وجهة نظر الجماهير» . وهو يصدر بالعربية عن دار الطليعة خلال نيسان ١٩٧١ . أما النص التالي فهو نص المقدمة الجديدة التي اعدها المؤلف للطبعة العربية . و «الحرية» تنشره على أنه يمثل وجهة نظر مصرية ثورية في هذه الحقبة من تاريخ مصر .

هذا الكتاب الذي يتناول بالتحليل ربع القرن الاخير من تاريخ الشعب المصري معتبرا وجهة نظر هذا الشعب منطلقا للتحليل ، يصل الى ايدي الجمهور العربي ولما يمض سوى بضعة اشهر على موت الرجل الذي ترك بعمله اعمق اثر في ذاك التاريخ : جمال عبد الناصر .

هذه الميتة نفسها اتخذت معنى الحدث التاريخي غير المعتاد . فالواقع ان عشرات الملايين من المصريين والعرب لم يقدروا المكانة التي كان عبد الناصر يحتلها في حياتهم الا حين بلغهم نبأ مماته . فكان أن سلك كل منهم أمام الحدث مسلك من تحطم فيه شيء ما ، مسلك من رأى نهاية شيء ما في العالم العربي .

وكان أن عاش العالم العربي كله جنازة عبد الناصر التي حشدت حول نعشه في القاهرة خمسة ملايين من المصريين — بين جماهير معدمة من الريف والمدينة وعمال وملاكين صغار وطلبة وموظفين — على أنها حداد عام يتسامى على جميع الحدود الاقليمية .

حتى تلك اللحظة ، كان الشعب المصري والشعوب العربية الاخرى قد عاشت وحسب — باقدار متفاوتة من الكثافة — علاقتها بعبد الناصر . فاذا بها ، منذ تلك اللحظة ، تعي شيئا فشيئا هذه العلاقة .

ففي عالم عربي يجتاحه الجيش الصهيوني جزئيا وتتجاذبه مطامع الامبرياليات الكبرى الرازحة على المنطقة وتمزقه المصالح الانانية، شعرت الشعوب العربية بانها قد تركت فجاة وحدها بلا مرشد — ونكاد نقول — بلا حام . عندها بدأت ترى الى أي مدى كانت قد اعتادت ان تنتظر من عبد الناصر ان يحدد لها المسالك الكبرى التي ينبغي أن تسلكها والاختيارات التي ينبغي أن يقر رأيها عليها .

لماذا احتل عبد الناصر هذه المكانة كلها ، لا في ذهن الجماهير المصرية وحدها بل ايضا خارج حدود بلاده في ذهن جماهير العالم العربي برمته ؟ ذاك هو السؤال الذي يطرحه العالم العربي على نفسه اليوم.

١ إنتزاع الكرامة الوطنية المصرية

كانت مصر التي تسلم عبد الناصر و«الضباط الاحرار» زمامها عام ١٩٥٢ فريسة لازمة بنيوية لا مخرج منها . فهي نهب لجيش الاحتلال البريطاني ولطبقة محلية فاسدة من كبار الملاكين انصاف الاقطاعيين وكبار البرجوازيين التابعين للاجنبي — وقد تأكد عجزهم النهائي عن اخراج البلاد من المركود والبؤس — وهي بالتالي مشلولة تحت وطأة مؤسسات يطغى فيها العنصر الاجنبي بانتظام على العنصر الوطني — أي أن اللغة الانكليزية او الفرنسية والمشاهدات المغربية والذوق المغربي تطغى على اللغة العربية وعلى المهارة والتقاليد المصرية وعلى الجذور الاجتماعية المصرية . فذل مصري ، في هذا الاطار ، هو في وضع قوامه دونية ثقافية لا مناص منها تجاه الاجانب وتجاه القلة المصرية المتصلة بنمط حياتهم .

اذ ذاك كانت حركة جماهيرية كبرى ، وطنية وديمقراطية ، تهز مصر من أعماقها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فتنخر البنيان الاجتماعي المصري . لكن هذه الحركة لم تكن تملك قيادة ثورية متماسكة فتلقت ضربات القمع المتوالية دون ان تستطيع ، في كل مرة ، ان تحقق مزيدا من الاتحاد على طريق الحرب الشعبية ضد الامبريالية وضد الصهيونية .

كان جيش الاحتلال البريطاني يضعف ، الا انه لم يكن يغادر القناة . وكان النظام الملكي يتعفن ، الا أنه كان يصر على البقاء . فكانت وجوه سياسية من عهد اخر تتعاقب على السلطة ..

في تلك الاونة ظهر عبد الناصر على انه ذاك الذي جاء ليواجه ، باسم الشعب ، جميع هؤلاء الاعداء ويهزمهم ، وليخرج مصر من الذل والمركود ، اذ يزعزع في آن معا أركان امتيازات الطبقة القائدة المحلية وعاداتها التي مضى زمانها وبنيان الوصايات الاجنبية الذي كانت تتكيء عليه هذه الطبقة .

فعام ١٩٥٥ ، اعترف بالصين الشعبية وعقد صفقة اسلحة اولى مع تشيكوسلوفاكيا، متجاوزا الافق المغربي الذي فرض حتى حينها على مصر . وبعد أن اعترف به في باندونغ، غدا يوم السادس والعشرين من تموز عام ١٩٥٦ ، وهو اليوم الذي اعلن فيه تاميم قناة السويس ، بطلا على نطاق القارات الثلاث المشهورة . وهو قد صمد اثناء العدوان الثلاثي ، الاسرائيلي — الانكليزي — الفرنسي وخرج بظفر سياسي من المواجهة ، فاكتسب مذ ذاك في العالم العربي قامة الكبار الماضين من الناصحين العرب .

كانت مصر قد استعادت ، خلال سنوات قليلة ، استقلالها السياسي وكرامتها الوطنية وكلمة مسموعة من الطراز الاول في المجال العالمي . من علياء هذا المنبر الجديد اخذت ، عبر صوت عبد الناصر ، تقدم نفسها ، مذ ذاك على أنها خصم اسرائيل الرئيسي ، وطردت الانكليز والفرنسيين من مواقع السيطرة الاقتصادية التي كانوا يحتلونها على أرضها ، ودفعت عنها الضغوط الاميركية التي كانت تبغي ، في عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ، فرض مشروع ايزنهاور على الشرق الاوسط ، ثم انها دفعت عنها أيضا ، عام ١٩٥٩ ، ضغوط السوفياتيين رغم أنها كانت قد تلقت منهم لتوها قرضا ضخما وعقدا لتمويل المرحلة الاولى من سد اسوان العالي ولتعهدها فنيا ، وفي عام ١٩٦٠ جاء دور الالمان الغربيين فدفعت عنها ضغوطهم بينما كانوا يحاولون انتزاع حق الرقابة على الموازنة المصرية ، مستفيدين من المفاوضات حول تمويل المرحلة الثانية من السد العالي ...

أما على صعيد الداخل فقد أنزل عبد الناصر الطبقة القائدة من عليائها وسلبها ، خطوة خطوة ، سلطاتها السياسية والاقتصادية واعاد الى الاقتصاد المصري ، خلال وقت ما ، قدرا معينا من الدينامية .

فالاصلاح الزراعي والاذلال العلني للملاكين الكبار الذين حاولوا ان يقاوموا تحديد ملكيتهم بقوة السلاح والمحاكمات المشهورة التي اجريت لاركان النظام القديم — وقد تبعتها دفعات متوالية من تاميمات المصارف والشركات الصناعية والتجارية المصرية — قد دخلت الى الباب الشعب على ان كلا منها انتصار له لانها انهت هيبة اولئك الذين كان حقده الطبقي يتركز عليهم ، حتى ذلك الحين ، وعصفت بقوتهم .

هذه الاجراءات كلها — وقد رافقتها اصلاحات اجتماعية حسنت أوضاع بعض الفئات الكادحة من حيث المعيشة والعمل — كان من شأنها ان تؤكد للمصريين من ابناء الطبقات الفقيرة كرامتهم الفردية . فهي قد اخرجتهم من مجتمع راكد كان لا يزال عالقا في شبكة من الولاءات نصف الاقطاعية واطلقتهم في عالم يتخلص فيه الفرد من معظم القيود ما قبل الراسمالية ويجد نفسه من جديد سيدا لنفسه.

هكذا بدا عبد الناصر لكل فلاح ولكل عامل ولكل صاحب دكان ولكل طالب على انه ذاك الذي ثار له من الاشخاص ومن المؤسسات، الاجنبية والمحلية ، التي كانت تكبته حتى ذلك الحين ، بما هو مصري وبما هو فرد .

٢ أمل الوحدة العربية

كان العالم العربي ، الذي جسد عبد الناصر وحدته ، منقسما منذ اجيال بين تيارين متناقضين . فهناك من جهة نزعة الى التضامن والتوحيد تتكيء على لغة واحدة وعلى وجوه انسجام ثقافية عريقة وتدفعها الرغبة في تكوين وحدة سياسية واقتصادية ، لمواجهة الغزاة والمتجبرين الاجانب ، يكون لها من القوة ما لا يقاس بما لاية دولة عربية اذا اخذت على حدة . وهناك ، من جهة اخرى ، نزعة الى الانقسام ناجمة عن مصلحة الدول الاجنبية الكبرى المسيطرة على المنطقة في تعميق الانقسامات العربية وتابيدها ، وذلك بقطع الوشائج الاقتصادية — وهي اذ ذاك واهية — التي كانت تشد مناطق العالم العربي بعضها الى بعض قبل دخولها عهد الراسمالية .

هكذا فحين حلت الحرب العالمية الاولى خاصة ، وفرضت على العالم العربي الوصاية الامبريالية المشتركة (الانكليزية — الفرنسية)، تكرست هذه الانقسامات بانشاء دول وطبقات سياسية قائدة وتيارات تبادل اقتصادي منفصلة بعضها عن بعض ومرتبطة ، كلا على حدة ، بالحواضر الامبريالية المسيطرة .

وكانت النزعة الى الوحدة العربية تقوى دائما حين يحرز واحد او اكثر من الشعوب العربية انتصارات على اعداء اجانب ، فتشعر الشعوب العربية اذ ذاك انها اشد عروبة وترى في هذه الانتصارات ملكا لها وتعبيء نفسها انطلاقا منها . تلك كانت الحال خاصة لدى الثورات العربية بعد الحرب العالمية الاولى ولدى المراحل الاولى من الثورة الفلسطينية بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩ ولدى الحركات الشعبية المعادية للامبريالية بعد الحرب العالمية الثانية . على عكس ذلك كانت النزعة الى الشعوبية والتفرق والعجز تقوى دائما في أعقاب كل هزيمة كبرى تحيق بواحد او اكثر من الشعوب العربية . تلك كانت الحال خاصة لدى هزيمة المقاومين والمتطوعين والجيوش العربية في ١٩٤٨ — ١٩٤٩ امام الجيش الاسرائيلي .

كان انشاء دولة اسرائيل ، دون اي شك ، أفدح هزيمة من الهزائم التي حاقت بالعالم العربي في جملته منذ قرون . هذه الدولة تاسست على « حق » اليهود المزعوم — واليهود وحدهم — في العيش على أرض فلسطين . هذا « الحق » يستلزم ان لا يعود للعرب ، بما هم عرب ، للشعب العربي الفلسطيني اولا ، حق في العيش على الارض الفلسطينية .

ان كل شبر احتله اليهود الصهاينة قد انتزع من الشعب الفلسطيني بالقوة . ولم يكن لنمو الجالية الصهيونية ما يضمنه ، بعد وعد بلفور عام ١٩١٧ ، لولا ان الجالية تزودت نفسها ، مستعينة بالمعونة الامبريالية ، بطاقة على القمع تفوق طاقة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني والعرب الاخرين المتضامنين مع مقاومته .

هكذا فان العرب الذين أنشأوا قسطا عظيما من شخصيتهم التاريخية المشتركة في فلسطين ، لم يعد لهم الحق مذ ذاك ، حتى في ان يطأوا ترابها احرارا . أما سكان فلسطين فسلبوا، من جراء ذلك ، هويتهم الوطنية وكرامتهم الانسانية .

ذلك أن اسرائيل ليست محتلا اجنبيا وحسب ، يقهر هذا الشعب العربي او ذاك . انما هي غاز اجنبي يريد تصفية الشعب العربي الفلسطيني والحلول نهائيا ، بالقوة ، في قلب العالم العربي وفرض تفوقه الحضاري والفني عليه وتحطيم انطلاقاته نحو التحرر والوحدة بانتظام . اسرائيل هي ان يشعر كل عربي ، على الدوام ، ان بعضا منه قد اقتطع ، بما هو عربي .

كان لهزيمة العرب امام اسرائيل نتيجتان: في الاجل القريب تشدد من عجزهم وانقسامهم تحت وطأة البتر الذي تعرضوا له ، وهي على مدى ابعد تشكل تحديا مشتركا له من الشمول ما جعلها تنزع بهم نحو الوحدة في القتال ، بما هم عرب ، ضد هذا التحدي الذي بات المرتكز الرئيسي لسائر اصناف القهر الاجنبي المتداخلة في المنطقة .

في عامي ١٩٥٥ — ١٩٥٦ كان العرب قد بدأوا يلقون عنهم دوار الهزيمة . ففي غزه ظهر الفدائيون الفلسطينيون الاول مرة اخرى واخذت الحركة المعادية للامبريالية في المشرق كله تستعيد انفاسها ، وكانت الثورة الجزائرية قد اطلقت زخات رصاصها الاولى وكانت الحركة الوطنية في المغرب تحرز بعض النجاح . لكن اي انتصار حاسم لم يتحقق ولم تقع اية هزة شاملة او انطلاقة عربية موحدة. كان الامل وحده قد بزغ في الافق .

اذ ذاك جاء تاميم قناة السويس والتحدي المصري للعدوان الثلاثي ، فاطلقا الزمن العربي من عقاله ودفعا وتيرة الحوادث اذ اعطيا العالم العربي انتصاراته الاولى . ففشل العدوان الثلاثي سياسيا هو فشل المثلث الذي يقهر مجمل الشعوب العربية ، وهو قبل كل شيء فشل العدو الذي يناصبه العداء جميع العرب اي اسرائيل . فلقد ظهرت اسرائيل ، اثناء العدوان ، على أنها اداة التدخل المباشر ضد كل قطر عربي يسير نحو التحرر من الوصايات الاجنبية ، اي على انها شرطي همه خدمة الامبرياليين في المنطقة . من هنا ان مصر غدت ممثلة للعرب بمجموعهم في مواجهة العدوان الاسرائيلي والقطب الموحد لجميع الطاقات العربية الاخذة في الانطلاق .

ذاك ما يفسر انفجار الفرحة المحمومة والحماس النضالي والخيال والمبادرة الجديدين على امتداد الارض العربية كلها وذاك ما يفسر ايضا ردود الفعل المتوالية في الاردن اندفاعة ديمقراطية فلسطينية — اردنية كثيفة، في سوريا انتصارات قومية يسارية، في العراق ثورة عام ١٩٥٨ ، في لبنان الانتفاضة المعادية للامريكيين . في شبه الجزيرة العربية حركات التمرد المعادية للامبريالية . في السودان مرحلة جديدة من التعبئة الشعبية ، في ليبيا بدايات العمل الشعبي ضد القواعد الاجنبية ، في المغرب نهوض الحركة الوطنية حول الثورة الجزائرية الاخذة في الامتداد .

كانت مصر في عين الجميع مركز الاشعاع ونقطة الالتقاء ، كانت المرجع والمعيار . فهي تبلور اماني النهضة والتوحيد العربية . وكانت الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨ لحظة فرح لا يوصف ، في المشرق خاصة . فعبد الناصر قد اعاد مصر اخيرا الى العالم العربي بعد غياب طويل فرضته عليها الامبريالية البريطانية وعانت منه الشعوب العربية الاخرى معاناة موجعة .

من ناحية ثانية باتت مصر رويدا رويدا الشقيقة الكبرى والقوة الصناعية والعسكرية الرئيسية وقطب التقدم الفني والعلمي في العالم العربي . أي أن العرب سلكوا طريق مصر للدخول الى هذه الحقبة المعاصرة . فحتى ذلك الحين كانت شبكات الري والتعدين والكيمياء، والصواريخ والطائرات النفاثة حكرا مرعبا على الدول الامبريالية ودلائل على الدونية العربية ووسائل لسحق الشعوب العربية واذلالها . هذه كلها باتت ، في مصر ، بين ايد عربية وتحولت الى وسائل لرفع الراس ومبادلة الاخرين حديث الند للند . كان العرب يخطون ، بواسطة مصر ، خطواتهم الاولى داخل النصف الثاني من القرن العشرين ويتذوقون الاعتزاز بازدهار القوة العربية .

٣ وجه القمع

تلك هي مكاسب الشعب المصري وسائر الشعوب العربية ، التي جسدها عبدالناصر. وتلك هي أسباب العرفان الاجتماعي الذي عبرت له عنه يوم وفاته .

الا ان الشعوب العربية ، في ذلك اليوم لم تكن تعبر عن عرفانها لعبد الناصر وحسب وعن حزنها لفقدانه . كانت تعبر في الوقت نفسه عن قلق عميق — الخوف من المجهول ، العجز عن مواجهة المستقبل دون عبدالناصر .

في مصر عاد قلق السنوات الاولى من الخمسينات ليمسك بتلابيب كل مصري . القناة المحتلة والجيش المصري الذي هزمه الجيش الاسرائيلي والشعب في الشارع بلا وجهة سياسية واضحة وبلا قائد .. أهو اذن عام ١٩٥٢ ام عام ١٩٧٠ ؟

اذ ذاك فقط استطاع الشعب المصري ان يرى انه كان ، بين هاتين الفترتين قد وضع مسؤوليته السياسية وارادته ومخيلته بين يدي عبد الناصر وتلقى عوضا عنها كلها هذا الشعور بالعزة الذي حمله اليه عبد الناصر .

بهذا المزيج من العرفان والعجز كان الشعب المصري يحرر تلقائيا كشفا لحساب الناصرية . فعبد الناصر هو الرجل الذي رفعه الى حالة جديدة من الكرامة ، الا انه ، في الوقت ذاته ، جرده من القدرة على العمل المستقل عن شخصه . ذاك ما جعل ملايين المصريين يتحدون حول نعشه فيشعر كل واحد منهم انه وحيد .

كيف نفسر هذا التناقض ؟ ما الذي جعل الجماهير الشعبية المصرية التي نما حسها القومي وكرامتها الفردية ، خلال المرحلة الناصرية نموا لا جدال فيه ، تعجز عن كسب مقدار اكبر من الحرية والمبادرة المستقلة وتبقى ، على العكس من ذلك ، تائهة سياسيا وقابعة في ضعفها . الجواب نجده في سياسة نزعت بانتظام الى تحطيم حرية الجماهير .

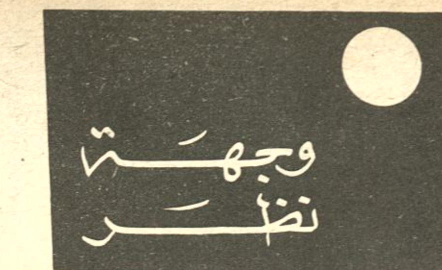
مهما يكن من شيء فان ابرز وجه رأته الجماهير للنظام بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٤ هو وجه القمع . وكان افتقاره الى الشعبية واضحا .

بل انه كاد يطاح به في اذار من عام ١٩٥٤ على يد جناح من « الضباط الاحرار » متحالف مع البعض من ساسة العهد البائد الليبراليين (ساسة الوفد خاصة) . هذه المحاولة استحقت تاييدا متحمسا من جميع المنظمات السياسية اليسارية ومن الرأي العام ، على وجه التعميم . وسمع عبد الناصر الناس يزعقون في وجهه على الارصفة وشتمه الطلبة في جامعة القاهرة .

ابتداء من عام ١٩٥٥ تغير وجه النظام وبدأت مرحلة مجده القومي ، لكن جهاز القمع السياسي الداخلي ، عوض أن يتراخى، ظل يقوي قبضته بثبات . فمن جهة كانت اجهزة الشرطة تمد اذرعها الى كل مكان ، فتتعقب وتهدد وتبث التهم وتثبط الهمم . ومن جهة اخرى ، انشا النظام ، بعد أن فتت المنظمات الشعبية المستقلة ، تنظيمات سياسية جديدة اعدها لاستيعاب التطلعات المنتشرة في صفوف الطبقات الاجتماعية المختلفة ولادخالها في اطار النظام ، بعزل بعضها عن البعض الاخر وبكبت عفويتها وقدرتها على الابتكار اي — ان شئنا الايجاز — بالحؤول بينها وبين التحول الى تيار جماهيري مستقل . فكان على سكان الريف أن يجهلوا حركات التمرد التي يقوم بها سكان المدن والعكس بالعكس ، وكان على الجماهير المعدمة والعمال والطلاب ان يجهلوا تطلعات بعضهم البعض ، وكان ينبغي قطع جميع الصلات بين قرية واخرى ، بين كلية واخرى . فللسلطة وحدها ، في القمة ، ان تجمع بين يديها جميع الخيوط وان تمتلك وجهة شاملة للنظر وقدرة على المبادرة تشمل النطاق الوطني .

هكذا لبت السلطة بعض تطلعات الجماهير الوطنية لتحطم حركتها الخاصة وفكرها الطبقي الخاص . كانت السلطة تقتحم الاهداف الرئيسية لحقد الشعب — الاسرائيليين ، الانكليز والفرنسيين ، الطبقة الحاكمة القديمة في مصر — وتحقق انتصارات عليها ، ولكن دون اللجوء الى مبادرة الجماهير الجماعية ، بل مع قمع هذه الاخيرة اذا اقتضى الامر . من هنا أنها كانت تكسب عرفان الجماهير واعجابها رغم ابقائها الجماهير في موقع عجز .

« البقية في العدد القادم »



العمل اليساري وتحرّر المرأة

كانت العقبة الاساسية أمام قيام حركة نسائية تنقل المرأة من موقعها الهامشي من الحركة الديمقراطية الوطنية الى موقع فاعل غياب تحليل مادي لاستغلالها . كان انغلز قد حلل وضع المرأة بارجاعه الى الطبقات ووصل إلى النتيجة التالية: « ان الشرط الاول لامكانية تحرير المرأة هو بدخول كل النساء في الصناعة العامة .. وذلك لم يصبح ممكنا الا مع الصناعة الكبيرة الحديثة التي تحتاج الى عمل المرأة على نطاق واسع والتي تتجه شيئا فشيئا نحو تصنيع العمل المنزلي.. » (اصل العائلية والملكية الخاصة والدولة) . مما أدى الى الاستنتاج السياسي عند لينين : « لا يمكننا تأمين حرية حقيقية ، لا يمكننا بناء الديمقراطية — ناهيك بالاشتراكية — اذا لم ندع النساء الى الخدمة الاجتماعية ، والخدمة في الميليشيا والحياة السياسية ، اذا لم تسلخهن عن الجو المنهك للمنزل والمطبخ » (رسائل من بعيد ، الرسالة الثالثة) . كان واضحا ايضا ان المرأة لن تتحرر في ظل النظام البرجوازي شأنها شأن كل المستغلين وان على العمل النسائي ان يلتف حول العاملات المضطهدات كنساء وكعاملات . ولكن بدايات التحليل هذه لم تطورها الحركة الشيوعية لانها كانت تشدد على اضطهاد المرأة متناسية أن للاضطهاد قاعدة مادية هي الاستغلال . كان ماركس وانغلز اوضحا دور تقسيم العمل بين الجنسين في بداية تكوين التاريخ وهو دور اساسي لانه أوقع على عاتق المرأة دور اعادة انتاج يومي لقسم كبير من قوة عمل الرجل ، بينما انصرف الرجل الى أنتاج السلع التبادلية . هذا لا يعني ان المرأة تخلت عن انتاج هذه السلع فأنها كعاملة او فلاحه تقوم بنفس المهمات شأنها شأن العامل والفلاح . ولكن ما يجمع بين كل النساء (باستثناء اللواتي يتكلن على الخدم للعمل المنزلي) هو بالذات قيامهن بالاعباء المنزلية . فلا نجد تحليلا لهذا العمل من حيث علاقته بالانتاج الرأسمالي ولا نجد تحديدا لموقع المرأة التي تقوم بهذا العمل من صراع الطبقات .

هذه محاولة مستقاة مما توصلت اليه الحركات النسائية في أمريكا وفرنسا ، تنشرها « الحرية » لعلها تشكل قاعدة نقاش لتحديد خصوصيات وضع المرأة العربية واللبنانية وخط تحررها .

استغلال المراة

نجد في المجتمعات المتقدمة صناعيا نمطين أساسيين من انماط الانتاج : اغلب السلع منتجة حسب نمط انتاج صناعي مما يؤدي الى الاستغلال الرأسمالي . وبعض السلع الزراعية والحرفية والخدمات المنزلية وتربية الاطفال منتجة حسب نمط انتاج عائلي يؤدي الى الاستغلال العائلي او بعبارة ادق الى الاستغلال البطريركي .

ان الاستغلال الرأسمالي هو الذي حلله ماركس ووصل منه الى نظرية فائض القيمة. أما الاستغلال البطريركي فكيف نحدده ؟ انه استملاك من قبل رب العائلة لعمل أفرادها مقابل اعالتهم ، والتصرف بانتاج العائلة للاستهلاك المباشر وبيع الفائض منه . هذا العمل المجاني يقع على عاتق كل افراد العائلة، زوجة وأولاد . ولكن الاولاد الذكور يتحررون عادة من هذا الاستغلال عند بلوغهم سن الرشد ، اذ يستقلون عن والدهم ويؤسسون عائلة جديدة . فيمكن القول أن استغلالهم مؤقت . أما النساء فاستغلالهن دائم . وتختلف درجة الاستغلال حسب نمط الانتاج الذي تدخل فيه العائلة . فعندما تكون العائلة وحدة انتاج تنتج للسوق (عائلة مزارعين أو حرفيين) يكون استملاك عمل المرأة في هذه العائلة كاملا وشاملا لكل منتوجات العائلة التي تشارك المرأة حتما في انتاجها ، بالاضافة الى عملها المنزلي وتربية الاطفال .

أما عندما لا تكون العائلة وحدة انتاج قائمة بذاتها (عائلة عمال أو اجراء) فالعمل المجاني الذي تقوم به المرأة يقتصر على العمل المنزلي وتربية الاطفال . أما النساء المتزوجات اللواتي يعملن خارج المنزل فهن يحصلن معاشا مستقلا ، غالبا ما يستولي عليه الزوج او يتذرع به لعدم اعالة زوجته مع أنها تقوم بكل الاعباء المنزلية .

هذا يعني أن أغلبية النساء المتزوجات يعملن لقاء اعالتهن من قبل أزواجهن . ان الفرق بين نمط الانتاج هذا والنمط الرأسمالي ليس في كمية المقابل لعمل ما ولا في الفرق الكمي بين معاش واعالة ، ان الفرق يعود الى علاقة الانتاج التي تسود في هكذا نمط انتاج .

فالاجير يبيع قوة عمله مقابل معاش محدد يختلف تبعا للعمل ، ويتحدد على أساس عدد الساعات ومهارة العامل . هذه المعادلة بين المعاش والعمل تخضع لسلم الرواتب الخاضع بدوره لقانون العرض والطلب . أما التقديمات التي تحصل عليها المرأة المتزوجة فلا تخضع لمقاييس محددة : لا علاقة للاعالة بالعمل الذي تقوم به المرأة . فالاعالة تخضع لثروة الزوج ولطيبة خاطره وحسن علاقته بزوجته . فلعمل متساو (تربية ثلاث اطفال مثلا) تحصل زوجة موظف كبير على اعالة تفوق ما تحصل عليه زوجة عامل بعشرات المرات . ولا يمكن للمرأة ان تحسن وضعها المادي بزيادة عملها المنزلي . فالحل الوحيد هو أن تقوم بنفس الاعمال المنزلية لرجل أكثر ثراء مما يؤدي الى تهافت الفتيات على الزواج من رجال أثرياء .

وحتى أذا تزوجت الفتاة من رجل برجوازي وارتفع مستوى معيشتها فهذا لا يعني انها دخلت في الطبقة البرجوازية . فالانتماء لطبقة ما يتحدد تبعا للموقع الذي يحتله الفرد من علاقات الانتاج لا حسب مستوى استهلاكه . فالمرأة التي تعمل في المنزل تنتج سلعا ليس لها قيمة تبادلية . والمرأة التي تنتج سلعا زراعية أو حرفية ذات قيمة تبادلية لا تحصل على قيمة هذه السلع لان الرجل يقوم بعملية التبادل ويستولي على المال . هذا يؤدي الى اعتبار كل عمل المرأة عملا دون قيمة معترف بها وهذا ما يؤكده استقلال الاعالة عن كمية العمل المبذول .

هذه العلاقة التي تربط المرأة بالرجل والتي يمكن تلخيصها بانها تقديم عمل مجاني من قبل المرأة لقاء الاعالة ، هذه العلاقة هي بالذات علاقة عبودية .

ما هي علاقة العمل المنزلي بنمط الانتاج المهيمن ؟

ان العمل المنزلي الذي يشمل تربية الاطفال يشكل انتاجا ضخما هو انتاج ضروري اجتماعيا . فالنظام الرأسمالي ، بابقائه على نمط انتاج عائلي وبايكاله للمرأة مسؤولية اعادة انتاج جزء من قوة عمل الرجل ، ينفي الصفة الاجتماعية لهذا العمل . هذه العملية — أي اعادة انتاج قوة العمل — ضرورية لتجديد وسائل الانتاج والحياة وتشمل الالات والاجسام . وتتم هذه العملية على مستويين عائدين الى تقسيم العمل بين الجنسين : ١ — فالرجل يعيد انتاج قوة عمله بانتاج سلع للتبادل ومن ثم لاستهلاكه المباشر ٢— والمرأة في المنزل تعيد انتاج قسم كبير من قوة عمل كل الطبقة العاملة والاجراء والملاكين الصغار الخ .. فاذا توقفت المرأة عن الاعتناء بالمطبخ وبالملابس في مجتمع لا توجد فيه الخدمات الضرورية لاعادة انتاج جماعية لقوة العمل (حضانات ، مطاعم ، مصابغ...) تدنت ساعات العمل التي يمكن أن تستغلها الطبقات الحاكمة من عمل الاجراء. لذلك يمكن القول أن العمل المنزلي النسائي المجاني ، لانه شرط اساسي لاعادة انتاج قوة عمل الرجل ، يساهم في انتاج فائض القيمة. مما يضع المرأة التي تقوم بهذا العمل في صف المستغلين (بفتح الغين) . هنا نعود ونلتقي مع انغلز ولينين ونقول : لا يمكن تحرير المرأة دون تحطيم نمط الانتاج العائلي هذا وتصنيع العمل المنزلي (راجع مقال « الاقتصاد السياسي لتحرير المرأة » دراسات عربية عدد ٧ — ١٩٧٠) .

النظام الرأسمالي لا يريد ان يتحمل كلفة هذه الخدمات الاجتماعية ويحاول ان يبقي مطاليب الطبقة العاملة في حدود ضيقة : المرض ، الشيخوخة ، التعويض العائلي المزهيد الخ .. فالتضليل الايديولوجي حول العمل المنزلي ووضع المرأة تضليل كثيف لان النظام يستعمل الرجال ، كل الرجال، كادوات لتمكين سيطرته على المرأة كما يستعمل العائلة لترسيخ ايديولوجيته .



اضطهاد المراة

١ — ان شوفينية الذكور هي التي تعزل النساء عن سائر اجزاء الطبقة العاملة ، ونعني بشوفينية الذكور الموقف الذي يرى في النساء الخادمات الدونيات والمستكينات للمجتمع وللرجال .

حتى عندنا تقوم المرأة بالعمل ذاته الذي يقوم به الرجل ، فلا ينظر احد اليها على انها عاملة تنتمي الى المنزلة ذاتها التي ينتمي اليها العامل ، عليها واجب ، ولها حق العمل لاعالة اسرتها او لتحقيق استقلالها المادي . لذا يسود الاعتقاد بانها سترتضي العمل باجر منخفض وانها لا تحتاج الى اية ضمانات استقرار في عملها . وهكذا يمكن استخدام النساء كايد عاملة هامشية او اضافية عندما يكون أرباب العمل بحاجة لايد عاملة رخيصة — لمضاعفة ارباحهم — او عندما يذهب الرجال للحرب .

وبما أنه لا يفترض بالمرأة أن تكون مستقلة ، فان احدا لا يعترف بـ «حقها في العمل» .وهذا يعني أنها اذا عملت ، فانها تحرم من حق الانتظام للنضال من اجل زيادة الاجور وتحسين شروط العمل . لذا نجد أن الدور الذي تلعبه المرأة كيد عاملة هو دور تخريب النضالات التي يخوضها الرجال . ذلك أن رب العمل يستطيع ، بكل بساطة ، أن يفشل تحركا ما تقوده النقابات بالتهديد باستخدام النساء (محل العمال المضربين) وباجور ادنى .

ونجد ، بشكل عام ، انه بالرغم من الاعتقاد الشائع بأن المرأة طيعة ، تعريفا ، وضعيفة وأقل شأنا (من الرجل) ، فانها تعطى في العادة ، احقر المهن واكثرها رتابة — من تنظيف الارض الى الضرب على الالات الكاتبة ضمن شروط عمل هي أكثرها قهرا ، حيث تجري معاملتها كطفل او كعبد . وهذا ما يعزز الفكرة السائدة (حتى بين النساء أنفسهن) بأن المرأة قد خلقت لممارسة مثل هذه الاعمال وبانه ينبغي عليها القبول بما قسم لها .

٢ — بالاضافة للاستغلال المادي المباشر الذي تتعرض له النساء ، فان شوفينية الذكور تفعل فعلها تجاه النساء بطريقة خفية لنسف وعيهن الطبقي .

الاتجاه السائد هو أن يعرّف العمال انفسهم كرجال بالدرجة الاولى (وبالتالي ككائنات متمتعة بسلطة ما) بدلا من تعريف أنفسهم كعمال (أي كأفراد ينتمون الى طبقة مستغلة) . وينمي هذا الاتجاه شعورا زائفا بالتسلط والتمايز ، ويجعل العامل يتمثل بعالم الرجال ، وبالاخص عالم رب العمل نفسه . ومن هنا ، فان الدكتاتورية التي يمارسها معظم الرجال على نسائهم وعائلاتهم تسمح لهم بالتنفيس عن غضبهم وكبتهم بطريقة لا تهدد النظام القائم . كما أن مركز الرجل داخل الاسرة يشجع على نزعة فردية عدوانية تسلطية وينمي فهما متراتبا للعلاقات الاجتماعية — وهذه جميعها قيم لا غنى للنظام الرأسمالي عنها لتامين استمراره . ففي نظام كهذا يعلموننا ان ننفس عن مخاوفنا ومظالمنا وكبتنا عن طريق اضطهاد من هم اضعف منا : الشرطي ، في بزته الرسمية ، وحش كاسر ، الوكيل في المعمل يرهب العمال ، وأخيرا ، الزوج يضرب زوجته وأولاده .

٣ — ان النظام يتكل على المرأة للتعويض عن ثغراته بالوسائل التالية :

أ — عن طريق عملها ، تؤمن المرأة للاسرة استقرارا نسبيا ، وتضمن بعض الكماليات الترفيهية ، او شراء الثياب .

ب — انها المسؤولة عن صحة اسرتها وهي التي تحافظ على معنويات الرجل وتملأ الثغرات في تربية اطفالها .

ج — تؤمن المرأة — كزوجة وأم — عملية تكيف اسرتها مع الشروط المعيشية الصعبة . المرأة هي الواسطة التي تمر عبرها قيم المحافظة على الاوضاع القائمة وتقاليد التفاني في العمل من جيل من العمال الى اخر .

د — المرأة هي التي تجبر اولادها على البقاء في المدرسة وعلى التصرف بـ « لياقة » . كما تحث زوجها على عدم المجازفة بعمله عن طريق اسهامه في الاضرابات .

ه — المرأة بهذا المعنى ، هي « افيون الشعوب » الحقيقي .

٤ — تعاني النساء العاملات وسائر النساء من الاستغلال بوصفهن مستهلكات :

المرأة مضطرة لشراء منتجات باتت سلعا ضرورية — مع أنها تستدعي نفقات اضافية — كالصابون والبودرة مثلا ، وهي سلع يتضمن سعرها اكلاف التعليب والدعاية . وهي تشتري أيضا منتجات لا حاجة لها بها فعلا ، لان النظام يقنعها بأن سيارة جديدة أو جهاز تلفزيون جديد كفيلان برفع مركز اسرتها الاجتماعي وان يشبع حاجاتها ، او بأن المستحضرات الجمالية سوف تزيد من جاذبيتها كاداة جنسية . وواضح أن نمط الاستهلاك الاخير هذا هو الاكثر فاعلية في أوساط النساء البرجوازيات ، لكن جميع النساء ، بشكل أو بآخر ، هن ضحايا هذين النمطين من انماط الاستغلال. ذلك أن القيم التي تشجع على الاستهلاك العديم النفع باتت جزءا عضويا من حضارتنا .

٥ — كل النساء ضحايا للاستغلال والقهر الجنسيين .

ويتبدى هذا القهر لدى النساء العاملات بشكل مباشر وبالغ الشراسة . فلا يتم تدريس العاملة شؤون الحياة الجنسية ومنع الحمل ، ثم تحرم من حق التقرير بنفسها ما اذا كانت تريد الاطفال ام لا . هكذا تخضع المرأة للعب دورها كمجرد شريكة جنسية وأم مرتبطة باستكانه بزوجها — وتتم عملية الاخضاع هذه باللجوء الى العنف الجسدي احيانا . أما التحرر الجنسي النسبي الذي تتمتع به النساء البرجوازيات او المثقفات ، فانه بعيد كل البعد عن توفير الاستقلال الفعلي لهن . فما زال دور هؤلاء النساء دورا سلبيا. وتتحدد قيمة المرأة ، كفرد ، بقدرتها على اجتذاب رجل ما ، واغرائه والاحتفاظ به . والواقع أن التعريف الشائع للمرأة على أنها كائن مطيع اتكالي ذو ذكاء متدن وشخصية ضعيفة ، لهو تعريف يتعدى الفواصل بين الطبقات .

ففي كل الطبقات ، ينبغي على المرأة ان تبيع الرجل ليس جسدها وحسب ، بل وأيضا حياتها كلها ، ومواهبها واهتماماتها وتطلعاتها . كما ينبغي أن تتخلى عن صداقاتها وطموحاتها وملاذها ووقتها لكي تخدم مهنة زوجها او أسرته . وفي المقابل ، لا تتلقى المرأة كفاف يومها وحسب ، بل وايضا هويتها وحقها في الوجود . فما المرأة ان لم تكن زوجة احدهم أو امه ؟

من هنا ، فان التمييز الصارم بين القهر المادي والقهر النفساني لا يصمد أمام هذا التحليل لمختلف اشكال القهر التي تتعرض لها النساء في مجتمعنا . والواقع ان هذين الشكلين من أشكال القهر يتغذى واحدهما من الاخر على كافة الاصعدة . فالمرأة قد تبحث عن عمل تلبية لحاجة مطلقة أو هربا من القمع أو من الاتكالية التي تعاني منهما في بيتها . وفي كلا الحالين ، تقتنع المرأة ، او تجبر على القبول ، بعمل منخفض الاجر ومهين في جو أشبه بجو السجن — ذلك أنه لا يحق للمرأة أن تحتاج الى المال ولا الاحترام .

كل النساء مقهورات بوصفهن نساء — بما في ذلك النساء المنتميات الى الطبقات الحاكمة — بالقدر الذي لا تستطيع تحقيق انفسهن الا بوصفهن عشيقات وزوجات وأمهات . وان هذا التعريف للنساء جزء لا يتجزأ من الثقافة البرجوازية — اي من هذا البناء الفوقي من الافكار التي تسمح بتفسير العلاقات الاجتماعية وتدعيمها في النظام الرأسمالي . وينطبق هذا التعريف على جميع النساء ، لكن النتائج التي تترتب عليه بالغة التفاوت باختلاف الطبقات الاجتماعية التي تنتمي اليها النساء . فهذا التعريف يعني بالنسبة لامرأة من أفراد الطبقة المسيطرة خسارة استقلالها الحقيقي وكرامتها وحريتها الجنسية . أما بالنسبة لامرأة بروليتارية ، فانه يعني كل هذه الامور لكنه يبرر أيضا استغلالها المادي المضاعف والقمع الجسدي . ان القهر الذي تعاني منه المرأة البروليتارية لهو قهر شامل كامل .

لماذا حركة نسائية ؟ علاقة العمل اليساري بتحرر المراة

« ان مطالبنا هي خلاصات عملية استخرجناها من الحاجات الملحة ومن الاهانة المخزية التي تتعرض لها النساء في المجتمع البرجوازي حيث لا حول لهن ولا حقوق . واننا نبرهن بذلك اننا نعترف بهذه الحاجات ، واننا ندرك مهانة المرأة وامتيازات الرجل . واننا نحقد على كل شيء — اجل نحقد — وسوف نلغي كل شيء يعذب ويقهر المرأة العاملة ، وربة المنزل ، والفلاحة ، وزوجة البائع الصغير ، اجل وايضا نساء الطبقات المالكة في العديد من الحالات . » (لينين)

لتحقيق وحدة الطبقة العاملة . فبالقدر الذي يرفض فيه العمال الاعتراف بان رفيقاتهم في العمل ونساءهم متساويات معهم بالنضال، وبالقدر الذي يخفى على زوجاتهم ان اخذ المبادرة هو لمصلحتهن ومصلحة عائلتهن، فان وضع المرأة سيظل يعيق تطور نضال الطبقة العاملة . ان موقف النقابات والعمال انفسهم ، القائل بان النساء لا يمكن أن يقمن بأعمال صعبة او مهمة ، يساهم في تمكين الموضع التالي :

أولا : ان العديد من النساء اللواتي يحتجن الى المال لكسب عيشهن او تمتلكهن الرغبة في الاستقلال المادي لا يستطعن العمل. ثانيا : النساء اللواتي يعملن لسنا منظمات. ثالثا : ان الاعراف النقابية تكرس الموقع الضعيف للنساء المنظمات . رابعا : بما أن النساء مجبرات على الدفع لحضانة اطفالهن ، بالتالي فان النساء اللواتي يشتغلن لا يجدن المصلحة في الانضمام للعمل النقابي . انهن يربحن قليلا من النضالات لزيادة الاجور او لتحسين شروط عملهن وعليهن الاخذ بكثير من الوقت لتنظيم انفسهن .

من هنا فان بناء حركة تتحرر نسائية مهمة اساسية من مهام بناء وتدعيم وحدة الطبقة العاملة واطلاق كل مبادراتها .

ب — ان حركة تحرر المرأة انهاء لكافة اشكال الاضطهاد الاجتماعي .

ان نضال النساء ضد عملية تحويلهن الى أدوات جنسية وتحقيرهن بواسطة وسائل الاعلام يكشف أمام الجميع كيف تتحكم اجهزة الدعاية برغباتنا وتنمي حرماننا وكيف تفرض علينا نماذج للعلاقات البشرية يتم تقبلها بطريقة غير واعية .

كذلك يجب النضال ضد البرامج الدراسية التي تفرض على النساء ، منذ المرحلة الابتدائية ، تعلم عدد من المهن الهامشية التافهة التي لا تهيئهن لاي عمل منتج في المستقبل .

وأخيرا ، فان النضال لتحرير المرأة من العبودية المنزلية الذي قد يبدأ بالمطالبة بانشاء حضانات للاطفال في الحي او في العمل. لكنه يمكن ان ينتهي بتفهم كل أبعاد علاقات السيطرة والاستغلال التي تدعمها الاسرة والزواج وتكرسانها بواسطة تكبيل الطاقات النسائية .

لخلق حركة نسائية مبنية على النضال ضد استغلال النساء والطبقة العاملة يجب أن نبدأ برفع مطالب « الحقوق المتساوية » و « الحقوق الخاصة بالنساء » . واننا نفهم بحقوق متساوية الحقوق التي يمتلكها الرجل ونفهم بحق العمل الحق في تنظيم انفسنا للحصول على اجور متساوية وتحسين اوضاعنا في العمل ونيل حق المساواة في التعليم (المختلط) الحقوق الخاصة هي الحقوق التي يجب على المرأة اكتسابها اذا ارادت ان تصبح متساوية في الميادين الاخرى : انشاء حضانة للاولاد مجانية ولائقة ، الحق بالاجهاض ، منع الحمل للشابات منذ البلوغ، الحق في الدفاع عن النفس ، عدم التمييز بين الرجل والمرأة في جميع المؤسسات (مؤسسات التعليم ، النقابات ، أماكن العمل) .

ان الامر ليس بمشكلة مجردة او بمعرفة النظرية الصحيحة ، بقدر ما هو واقع محسوس لا نستطيع الفرار منه . على كل للمرأة ان تناضل ضد ظروف حياتها لكي تستطيع المساهمة في الحركة .



الأدب للشعب

من ديوان يعيش أهل بلدي

٣

الحمدلله صبّاطنا تحت باطاتنا

الحمدلله صبّاطنا
تحت باطاتنا
ياما أحلا
رجعة ضباطنا
من خط النار

* * * *

يا اهل مصر المحمية
بالحرامية
الفول كثير والطعمية
والبّر عمار
والعيشة معدن
وهي ماشية
آخر أشيا
مادام جنابه
والحاشية
بكروش وكبار

* * * *

لاتقولّي فينا
وما فيناش
مايِدُوْشِناش
ماستميّة أوتوبيس ماشي
ساحبين أنفار
ايه يعني لما يموت مليون
او كل الكون
العمر اصلاً مش مضمون
والناس أعمار

* * * *

ايه يعني شعبي
في ليل ذلّه
ضايع كله
ده كفاية بس
أمّا تقوله
إحنا الثوار ؟

* * * *

ايه يعني في العقبة
جرينا
وإلّا في سينا
لهي الهزيمة
تلنسّينا
اننا أحرار ؟

* * * *

الحمدلله ولاحوله
مصر الدولة
غرقانة في الكذب
على ولا
والشعب إحتار
الحمدلله وهي زاطِتْ
والبيه حاطط
في كل حِتّه
مدير ضابط
وطبيعي حمار

* * * *

كفاية اسيادنا البُعَدا
عايشين سُعَدا
بفضل ناس تِملا المعدة
وتقول أشعار
اشعار تمجّد وتماين
حتى الخاين
وانشا الله يخربها
مداين عبد الستّار

* * * *

حطّة يابطّة

حطّة يابطّة
يادقن القطة
بابا جاي
وشايل الشنطة
ايه في الشنطة
فيها ما فيها
غش وبولوتيكا واوَنطا

* * * *

حاكم بابا
شغلته ضابط
ضابط هابط
شابط لابط
واقع خابط
طالع شافط
نازل لاهط
عمره مافكر فكرة وصابت
عمره مابذّر زرعة وطابت
يزرع سكر يلقاه شطّة

* * * *

بابا عشان
خدها بالملحوظ
بقى ضابط
وتعيّن ملحوظ
وترّقى سفير
فوزير
ايه السرّ
السرّ ف بير
والسرّ ف طرف النبوّت
واللي يحلّ السّر يموت
ياما نفسي يابلدنا ياشابة
يبقوا الوزرا في بلاد حوت
وقلوبهم مليانة مبطّة

* * * *

يابلدنا
يازادنا وزوّادنا
ياأم جدودنا
وبنت ولادنا
ايه آخرتها
مع الضباط
بيرقراط على تكنقراط
حكما فلاسفة
فشر سقراط
واحنا ياعيني
غلابة بساط
فردانية مابيناش رابطة

* * * *

حطّة يابطّة
يادقن القطة
بابا جاي
وشايل الشنطة
ايه في الشنطة
فيها مافيها
غش وبولوتيكا واونطا

* * * *

الشيخ إمام

دور ياكلام على كيفك
دور خلي بلدنا تقوم في النور
ارمي الكلمة في بطن الضلمة
تحبل سلمى
وتولد نور
يكشف عيبنا
ويلهلبنا
لسعة في لسعة دهب نثور
دور يا كلام

* * * *

عمّ دياب شايل غاب
ومسوّح في بلاد الناس
من شوقه لوله
يغزل قوله
ويغني مرفوع الراس
بلدي يا نبع النور يازلال
يسقي الفكرة للأجيال
بلدي يانهر الخير سلسال
يهدي اللقمة
للأكّال
ياأم النيل
سايل مواويل
كل مغنّي وله موّال
وانا أغولي لما يحول
سوى ف الآخر
سوى ف الأول
مش ح يغني
إلا يامصر
ياركوبة ركاب النصر
فوقوكي ساكنين القصر
والظابط
عبد المأمور
دور ياكلام على كيفك
دور

■ شعر : أحمد فؤاد نجم
■ تلحين وغناء : الشيخ امام
■ ريشة : بول غيراغوسيان



الحرية
اسبوعية سياسية عربية

في سبيل الشيوعية :
موضوعات مجموعة "المانيفستو"
حول الخط العالمي

بيروت - ٥-٤-١٩٧١ - العدد ٥٦١ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل • BEYROUTH - 1971-4-5 - No. 561 - AL-HOURRIAH



التصميم على تصفية نهائية للمقاومة على أرض الأردن والصيغة الأردنية للحل السلمي





■ مرحلة جديدة في نضال فلاحي عكار